

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم التسيير



د. نيسر الجليلي
أ. د. محمد
العلمي

محاضرات في مقياس

مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى اجذع مشترك ل. م. د

الأستاذة د /عروف عفيفة

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ

لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

الفهارس

فهرس المحتويات

الفهرس	.I
فهرس المحتويات	.II
فهرس المحتويات	.III
قائمة الاشكال والجداول	.IV
مقدمة	V
الوحدة الأولى : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاخرى	02
1. تعريف علم الاقتصاد و نشأته	02
2. منهج علم الاقتصاد	05
3. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	07
الوحدة الثانية: المشكلة الاقتصادية	09
1. مفهومها وعناصرها	09
2. علاجها في الأنظمة الاقتصادية	11
3. الحاجة و السلعة	15
الوحدة الثالثة : الانشطة الاقتصادية	23
1. الانتاج وعناصر الانتاج	23
2. توزيع واعادة توزيع الدخل	35
3. الاستهلاك	41
4. الاستثمار	44
5. الادخار	53
الوحدة الرابعة : الاعوان الاقتصاديون و الدورة الاقتصادية	56
1- . تعريف العون الاقتصادي	56

58	2. الدورة الاقتصادية
59	الوحدة الخامسة : السوق واليات تحديد الاسعار
59	1. مفهوم السوق وانواعه
59	2. هياكل السوق
64	3. آليات تحديد الاسعار
66	الوحدة السادسة : النقود
66	1. مفهوم وانواع النقود
66	2. التطور التاريخي للنقود
70	3. وظائف النقود
73	الوحدة السابعة : المشكلات الاقتصادية الكبرى
73	1. التضخم
82	2. البطالة
85	3. الركود
87	الوحدة الثامنة : المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية
87	1. مفهوم المؤسسات الاقتصادية الدولية
88	2. صندوق النقد الدولي
89	3. البنك الدولي
91	4. المنظمة العالمية للتجارة
94	5. دراسة اهم التكتلات الاقتصادية: الاتحاد الاوربي، ناftا، آسيان، مجلس التعاون الخليجي
100	الوحدة التاسعة : الاقتصاد الرقمي
101	1. مفهوم الاقتصاد الرقمي

102	2. خصائص الاقتصاد الرقمي
104	3. ممارسة الأنشطة الاقتصادية عبر الفضاء الرقمي
106	الخاتمة
108	قاموس المصطلحات العلمية الخاصة بالمقياس
110	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	أوجه الاختلاف بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي	15
(02)	مقارنة بين الربح و الفائدة	36
(03)	مقارنة بين التوزيع الاولي و الثانوي	40
(04)	دوافع الادخار عند كينز	55
(05)	هياكل السوق	63
(06)	مقارنة بين المنظمات الدولية	93

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	هرم ماسلو للحاجات الانسانية	20
(02)	مخطط العملية الانتاجية	26
(03)	الدورة الاقتصادية	58

برز علم الاقتصاد بصفته أحد أبرز العلوم الاجتماعية الحديثة انفصل عن بقية العلوم الاجتماعية و أصبح علما قائما بذاته منذ أواخر القرن الثامن عشر بفضل جهود رواد هذا الحقل، وفي مقدمتهم آدم سميث. وقد أصبح الاقتصاد اليوم ركيزة أساسية في تنظيم شؤون الدول والمجتمعات، ومرجعاً لفهم آليات التطور والازدهار.

يهدف هذا المقياس لاثراء القاموس اللغوي للطالب الجامعي في مستوى السنة الأولى جذع المشترك بالمفردات و المصطلحات اللغوية الاقتصادية التي ستشكل اللبنة الاولى لتعلم لغة الاقتصاد . ان الطالب في هذه المرحلة التعليمية سيتعلم لغة جديدة اقتصادية و ان تعلم أي لغة يستلزم تعلم و اكتساب مفردات و مصطلحات هذه اللغة الجديدة مثل السوق الدخل الربح المقيضة الندرة الادخار وغيرها من المصطلحات التي ستسمح له بفهم و تحليل علم الاقتصاد بشقيه الجزئي و الكلي .

حرصنا في هذه المطبوعة على احترام البرنامج الوزاري الصادر من وزارة التعليم العالي بالجزائر ،كما حرصنا على تدعيمها بأمثلة مناسبة لزيادة استيعاب الطالب للمحتوى .ولايفاء هذا الغرض قسمنا المحتوى الى تسع وحدات تعالج الموضوعات التالية :

الوحدة الأولى: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

الوحدة الثانية: المشكلة الاقتصادية

الوحدة الثالثة: الأنشطة الاقتصادية

الوحدة الرابعة: الاعوان الاقتصاديون والدورة الاقتصادية

الوحدة الخامسة: السوق آليات تحديد الأسعار

الوحدة السادسة: النقود

الوحدة السابعة : المشكلات الاقتصادية الكبرى

الوحدة الثامنة: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية

الوحدة التاسعة: الاقتصاد الرقمي

الوحدة الأولى: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

كان الاقتصاد في الماضي عبارة عن مجموعة من الآراء والارشادات والنصائح التي يقدمها الفلاسفة امثال افلاطون وارسطو للحكام للاستفادة منها لحل المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها مجتمعاتهم في ذلك الوقت. ومع تطور الحياة وتعقدتها اكتسب الاقتصاد الصفة العلمية لانه اصبح يهدف الى معرفة القوانين والنظريات التي تحكم علاقات الانتاج والتوزيع وتعتمد اجائاه على الاستنتاج والاستقراء ولقد ارسيت قواعده الاولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بفضل المدرسة الكلاسيكية الفرنسية تحت قيادة الفيزيوقراط (الطبيين) بزعامه فرانسوا كينييه والمدرسة الكلاسيكية الانجليزية بزعامه ادم سميث. ومنذ ذلك الوقت اصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم، وهي انفصالها عن بقية الأفكار والنظريات من العلوم ذات الصلة، وكذلك تناولها بشكل موضوعي وعلمي، وبذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل ينقسم الى نوعين او نظريتين اساسيتين هما:

الاقتصاد الجزئي و موضوعه نشاط الفرد او وحدة فردية و يدرس الاسواق، المستهلك والمنتج فهو يدرس الجزء من الكل، اما الاقتصاد الكلي موضوعه المجتمع ككل او الدولة ويدرس المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني، مخزون النقود، المستوى العام للأسعار، العمالة الحجم الكلي للاستهلاك الاستثمار الكلي، الدخل القومي وغيرها .

1. تعريف علم الاقتصاد و نشأته:

1.1. تعريف علم الاقتصاد لغة و اصطلاحا

كان ارسطو هو اول من استخدم كلمة اقتصاد وكان معناها آنذاك يقتصر على قوانين تدبير المنزل

كلمة economic مشتقة من كلمتين يونانيتين هما :

Oikos وتعني منزل Nomos وتعني تدبير

والمراد بها تسيير شؤون المنزل ثم أصبح المصطلح يشمل اقتصاديات الدول وأطلق عليه الاقتصاد السياسي. استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي لأول مرة في أوائل القرن السابع عشر من قبل دي مونكريتيان في كتابه بحث حول الاقتصاد السياسي عام 1615 و كان يقصده اقتصاد الدولة نظرا لانه كان مهتما بدراسة المالية العامة للدولة، اما اصل علم الاقتصاد الحديث حسب معظم الكتاب يعود الى عام 1776 عندما نشر ادم سميث كتابه "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم".¹

يعرف الاقتصاد اصطلاحا على انه علم يدرس ادارة وتنظيم واستخدام الموارد النادرة ويعنى بدراسة الاشكال المختلفة التي يتخذها السلوك البشري في عملية إدارة الموارد النادرة.²

علم الاقتصاد هو علم يدرس استخدام الموارد بطريقة مثلى وسلوك الانسان اتجاه الموارد النادرة.

كما يمكن تعريفه على انه علم يدرس العلاقة بين الحاجات اللامتناهية والموارد المحدودة .

2.1. تعريف علم الاقتصاد حسب المفكرين الاقتصاديين

أ. التعريف القائم على الثروة

رواده ادم سميث وريكاردو ويدرس حسب اولئك المفكرين الاساليب التي تمكن الامم من الحصول على الثروة و يعتبر تعريف آدم سميث (1723-1790) لعلم الاقتصاد في كتابه ثروة الأمم باكورة تلك التعريفات، فقد قرر آدم سميث أن الاقتصاد هو علم دراسة الثروة. ويقصد بالثروة أي شيء له قيمة سوقية (أي ثمن) وقابل للمبادلة بنقود أو سلع. وقد وُجّه النقد لهذا التعريف لتركيزه واهتمامه بالثروة وحدها باعتبارها كل شيء، وإهماله الإنسان الذي يقدر المعنى الحقيقي للثروة، لذا اتجه الاقتصاديون اتجاهاً مخالفاً في تعريف علم الاقتصاد، باعتبار علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية المرتبطة بسلوك الإنسان أكثر من ارتباطه بالثروة. هذا لا يعني إنكار الاقتصاديين لأهمية الثروة، ولكنها احتلت

¹ كامل علاوي كاظم الفيتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد دارصفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى، 2009 ،ص 26

² الطاهر قانة، علم الاقتصاد- لطلبة العلوم الاقتصادية جامعة باتنة الجزائر ، دار الخليج للنشر و التوزيع عمان ، 2019

مكائناً ثانوياً بعد السلوك الإنساني، وقد صار هذا الفكر أكثر وضوحاً في تعريف الفرد مارشال الذي قرر بأن علم الاقتصاد هو علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها وإنفاقها، أي أن علم الاقتصاد يتضمن دراسة السلوك الإنساني المتعلق بالثروة وليس الثروة ذاتها. فطبقاً لرأي مارشال أن الاقتصاد يركز على دراسة رفاه الفرد المادية التي يحصل عليها من استخدام دخله في استهلاك السلع والخدمات¹.

ب. التعريف القائم على المبادلة

من أشهر رواده بيرو د تدعم G. Pirou هذا التيار الذي مفاده أن غرض علم الاقتصاد هو فعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات، لذلك فإنه يعرف الاقتصاد بأنه: "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عما في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال والسلع وسداد الحاجات²".

وهو يدرس مبادلة الافراد انتاجهم فيها بينهم بحيث يقدم كل فرد ما ينتجه ويحصل على انتاج الاخرين.

ت. التعريف القائم على الندرة

من اشهر رواده remond Barre , Robbins , Paul samuelson

اعطى ليونيل روبنز (1898–1984) **Lionel Robbins** تعريفاً أصبح أساساً لعلم الاقتصاد الحديث، وتبعاً لتعريف روبنز فإن الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الرغبات الإنسانية غير المحدودة وندرة الموارد ذات الاستخدامات المتعددة، أي أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية وهي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات، ويحاول حل تلك المشكلة. وهو التعريف الأكثر استخداماً واتفاقاً وشيوعاً بين علماء الاقتصاد.

¹ د. محمود حامد، الاقتصاد الجزئي، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص11

² رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسي، عمان: الأردن : الجنادرية للنشر و التوزيع، 2013، ص 11

وانطلاقاً من هذا سمي علم الاقتصاد بعلم الندرة ويدرس ادارة وتنظيم واستخدام الموارد النادرة.

1.3 منهج علم الاقتصاد

من اجل فهم الظواهر الاقتصادية طور الاقتصاديون منهج بحث علمي يناسب علم الاقتصاد وهما طريقة الاستقراء او الاستدلال الذي يمكن ان يناظر الاقتصاد الجزئي بالانتقال من الجزء الى الكل و طريقة الاستنباط او الاستنتاج بالانتقال من الكل الى الجزء .¹

اهم المناهج المستخدمة في العلوم الاجتماعية مايلي:²

المنهج الوصفي: يُعتبر المنهج الوصفي من أبرز وأهم أنواع مناهج البحث العلمي، ويُستخدم في دراسة وتحليل الإشكاليات والموضوعات ذات النزعة الوصفية، بمعنى التي يتوافر لها معلومات بصورة غير عددية، ولا يكاد يخلو بحث علمي منه، وخاصة الأبحاث الاجتماعية. يساعد المنهج الوصفي الباحث في الوصول إلى نتائج بحثية دقيقة، مثبتة بالأدلة والبراهين، وذلك لأن مراحل عمل هذا المنهج تتسم بالموضوعية من خلال الوصف المفصل للظاهرة على حقيقتها وبالشكل الدقيق، وهو لا يدخل أية متغيرات عليها، بل يحاول دراسة ماهية الظاهرة أو المشكلة دون أن يبحث في الكيفية.

وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى أن المنهج الوصفي هو أحد أقدم المناهج العلمية التي اعتمدها الإنسان، وهذا ما يمكن أن نجده في أبيات الشعر الوصفية القديمة، أو العبارات والكلمات التي وصف فيها الإنسان القديم البيئة والطبيعة التي يعيش فيها، كما أنه كان يصف أحاسيسه ومشاعره.

إن العلماء المسلمين يُعتبرون من أوائل من طوّروا واستخدموا المنهج الوصفي في البحث العلمي، ومن أبرز العلماء العرب الذين استخدموه الأصمعي، والطبري، والزهرائي، وابن إسحاق العبادي، وغيرهم العديد من العلماء الآخرين .

المنهج التاريخي: يختلف المنهج التاريخي اختلافاً واضحاً عن أنواع البحث الأخرى، فالتاريخ سجل لإنجازات الإنسان وليس مجرد سرد حوادث، فهو عرض حقيقي للعلاقات بين الأفراد والجماعات

¹ الطاهر قانة، علم الاقتصاد - لطلبة العلوم الاقتصادية جامعة باتنة الجزائر، 2019 ص 38

² تمارة انجي داوود ، مقدمة في مناهج و أساليب البحث العلمي، دار البازوري ، 2025

والأحداث والأمكنة والأزمنة. فالبحث التاريخي إذن ما هو إلا دراسة مشكلة حدثت في الماضي، أي؛ هو عملية منظمة وموضوعية لاكتشاف الأدلة وتحديدتها وتقويمها، والربط بينها من أجل إثبات حقائق معينة، والخروج منها باستنتاجات تتعلق بأحداث جرت في الماضي (إعادة التفكير في الماضي وكتابة الأحداث).¹

المنهج المقارن: ويتم من خلال دراسة تحليلية مقارنة لمفردات أو وحدات تصنيفية قياسية معينة بين فئات مختلفة قد تستهدف المفاضلة فيما بينها أو التقييم النسبي لكل منها مقارنة بالأخرى مثل دراسة موضوع ما كالنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية لمقارنة الحال فيما بينها، أو دراسة في مجموعتين إحداهما نامية والأخرى متقدمة للتعرف على أوجه الاختلاف ومواضع القصور وهذا المنهج أكثر شيوعاً في الاستخدام بين الدراسات الاجتماعية كبديل جزئي تعويضي عن المنهج التجريبي الذي لا تستطيع الدراسات الاجتماعية اتباعه في مثل تلك الحالات التي تتطلب دراسات ترتبط بمفردات ذات أعداد ضخمة بعيدة التداول والمنال. ولذلك فقد وصف العالم الاجتماعي «إميل دوركايم» ذلك المنهج المقارن بأنه نوع من التجريب غير المباشر، ومن بين المجالات التي يمكن أن يُستخدم ذلك المنهج العام في عرضها وتحليلها: دراسة مقارنة بين النظم الاقتصادية المعاصرة، ودراسة أوجه الشبه والاختلاف.²

المنهج الإحصائي: المنهج الإحصائي، أو الطريقة الإحصائية في البحث العلمي عبارة عن استخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة، ومن ثم تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات، عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها، وكذلك تحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها، ويشكل فيه الباحث عددًا من الاستنتاجات، التي توصل إلى الأهداف المنشودة في البحث.

وفي تعريف آخر أكثر شمولاً للمنهج الإحصائي، على أنه عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.³

¹ محمود احمد أبو سمرة ، محمد عبد الاله الطيطي، دار البازوري 2019، ص 163

² زينب صالح الاشوح، طرق وأساليب البحث العلمي و أهم ركائزه دار المنهل 2014، ص 68

³ عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، 2018، ص 149

المنهج القياسي: ان المنهج الرياضي او الاحصائي يعتمد على النظرية الاقتصادية في ضياغة العلاقات بين الظواهر الاقتصادية في شكل دوال اما الطريقة القياسية فهي تقوم بإيجاد تلك العلاقات بشكل كمي لذا فهي تعتمد على الرياضيات والإحصاء والنظرية الاقتصادية.¹

ويجب الإشارة الى توضيح الفرق بين المنهج العلمي و الأداة العلمية البحثية حيث لا يفرق الباحث بين الاثنين غالبا و يقع في لبس فعلى سبيل المثال اذا اختار الباحث المنهج التاريخي و المنهج الوصفي لدراسة وضع اقتصادي في بلد ما مثلا دراسة تطور التصنيف الائتماني لمصر منذ التسعينات ترتبط الدراسة بالمنهج التاريخي من حيث اخذ البعد الزمني بالحسبان لتقييم التصنيف الائتماني و تغيراته عبر الزمن غير ان علم الاقتصاد لا بكتفي بعرض وصفي للتطورات و التأثيرات الحاصلة بل لابد من اكمال الصورة بدراسة تحليلية من اجل تقديم قيمة مضافة تبرر نشوء البحث تلك الإضافة يمكن التعرف عليها من خلال قراءة الخطة و الأهداف و الأهمية المرجوة من البحث و عادة ماترتبط أساليب البحث و ادواته بهذين البندين فاذا كان الهدف من البحث هو التعرف على الآثار الاقتصادية المختلفة للتصنيف الائتماني لمصر يمكن ان يتقرر أسلوب الارتباط و الانحدار المتعدد كاداة تحليلية ملائمة لقياس تلك الآثار وذلك باستخدام بعض المعايير القياسية المناسبة التي سيتم باستخدامها تحديد المتغير التابع و هو التصنيف الائتماني و العوامل او المتغيرات المفسرة الأكثر تأثيرا على المتغير التابع ثم تجري الخطوات القياسية كل هذا داخل المنهج التاريخي الوصفي.

وإذا تساءل الباحث في هذه الحالة لماذا لانقول انه استخدم المنهج الاحصائي فنجيب بالقول انه ذلك يحدث إذا كان البحث كله قد تعمق بكتافة في المنهج الاحصائي لكن في مثالنا البحث استخدم فقط اداة إحصائية لاداء مهمة داخل المنهج التاريخي التطوري.²

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سابق، ص 46

² زينب صالح الاشوح، مرجع سابق

4.1. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى

ان علم الاقتصاد يؤثر ويتأثر بجميع العلوم الانسانية الاخرى من علم الاجتماع والعلوم السياسية وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا الاحصاء والرياضيات والقانون.

- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع وطيدة من خلال دراسة طبقات ومكونات وثقافة المجتمعات وعلاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم السياسية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات السياسية دون الامام بالجوانب الاقتصادية لان السياسة والاقتصاد هما وجهين لعملة واحدة وقد كان الاقتصاد في الماضي يسمى الاقتصاد السياسي لارتبطه الوثيق مع السياسة.
- علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ والجغرافيا فعلاقته بالتاريخ تظهر من خلال الاحداث والوقائع والازمات الاقتصادية والتطورات الاقتصادية. اما مع الجغرافيا فالعلاقة تظهر من خلال المعلومات الضرورية للباحث حول الموارد الاقتصادية من حيث موقعها وتوزيعها الجغرافي.
- علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات والاحصاء مستعملا إياها كأدوات للتعبير و تحليل الظواهر الاقتصادية.¹ اي صياغة الظواهر الاقتصادية في شكل معادلات ودوال تسمح للباحث الاقتصادي باستخراج النتائج وتحليل الظاهرة بشكل كمي.
- علاقة علم الاقتصاد بالقانون فلا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي إلا في اطار قانوني يسمح بذلك ومن امثلة القوانين نجد القانون التجاري قانون التجارة الخارجية وقانون المالية وقانون الضرائب .
- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس من خلال دراسة تحليل و فهم سلوكيات ونفسية الافراد ومن ثم حاجاتهم .

¹ محمد الهادي مباركي، مدخل للاقتصاد السياسي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2002-2003

الوحدة الثانية: المشكلة الاقتصادية

1. مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

موضوع علم الاقتصاد يبحث عن الحلول الفعلية للمشكلة الاقتصادية، تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، على اعتبار أنه لا يمكن انتاج كل السلع والخدمات بالكمية والنوعية التي يرغب فيها كل أفراد المجتمع نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية، فإنه عندما يرغب الأفراد أو المجتمع بتحقيق بعض أهدافهم ولا يملكون الوسائل الضرورية، يضطرون الى الاختيار والمفاضلة بين تلك الأهداف والتضحية ببعض الآخر، لأن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية لا تسمح بتحقيق كل أهدافهم، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة.

1.1 عناصر المشكلة الاقتصادية :

تتفرع المشكلة الاقتصادية الى ثلاثة أسئلة رئيسية تواجه أي نظام اقتصادي، حيث تكون هذه الاسئلة في مجموعها العناصر و الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، وتختلف طريقة الاجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي .

يمكن ذكر عناصر المشكلة الاقتصادية في الآتي:¹

- الاختيار أو التفضيل: ان ندرة الموارد في مقابل تعدد الحاجات يفرض على المجتمع تحديد أولويات الاشباع مما يقود الى ترتيب الحاجات و السلع وفقا لاهميتها و يستلزم قرار التضحية يانتاج نوع معين من السلع و الخدمات على حساب اخر وهذا يسمى اقتصاديا تكلفة الفرصة البديلة او تكلفة الفرصة الضائعة (Opportunity Cost)

¹ مباركى محمد الهادي، مرجع سابق، ص 15

بسبب الندرة في المجتمع، يُجبر الناس على الاختيار، والاختيار يعني التخلي عن شيء ما. وعندما يتم اختيار أفضل بديل من بين مجموعة من البدائل، فإن أحسن بديل تم التخلي عنه يُسمى تكلفة الفرصة البديلة.¹

ان هذا التفضيل او تحديد الأولوية في مجال الحاجة هو في النهاية قرار بما سننتجه من سلع و خدمات وبما سنستخدمه من موارد و الامام بهذا العنصر يشكل إجابة لسؤال ماذا ننتج؟ أي ماهي السلع والخدمات التي ننتجها؟ وبأي كميات؟ والإجابة هي انه يجب اختيار افضل البدائل والمفاضلة بينها وانتاجها في حدود الامكانيات المتاحة.

● تنظيم الإنتاج : ان تحديد الحاجات الواجب اشباعها و ترتيبها وفقا لاولويتها يستوجت تحديدا و ترتيبا مماثلا للموارد، هذا الأخير ينجر عنه تحديدا لكيفية المزج بين الموارد و استخدامها و الامام بهذا العنصر يشكل إجابة لسؤال كيف ننتج؟ ماهي الموارد المستعملة؟ ماهي التقنيات المستخدمة؟ كيف نمزج بين الموارد بطريقة تحقق اقصى فعالية؟

● التوزيع الملائم : ان تحقق العملية الإنتاجية يتطلب توزيعا ملائما للموارد يتطابق و الأولويات المحددة و في الوقت ذاته فان الانتهاء من الإنتاج يفرض توزيعا لحصيلته على افراد المجتمع بما يستوجب وجود قواعد توزيع ملائمة ومستوى الإنتاج المحقق و بالشكل الذي يفي بالحاجة .

ان الامام بهذا العنصر يشكل إجابة لسؤال لمن ننتج؟ وكيف نوزع عوائد انتاجنا اي تحديد المنتفعين من الانتاج ونوزع الدخول من خلال مساهمة كل فرد في عملية الإنتاج حيث توزع الاجور على العمال وتوزع الفوائد على اصحاب رأس المال، وتوزع الربوع على اصحاب الاراضي والارباح على اصحاب المؤسسات . وتجدد الاشارة والتنبيه ان المشكلة الاقتصادية و عناصرها تتشكل على المستوى الجزئي والكلبي معا اي على مستوى الفرد و المجتمع .

¹ Jacob Glanville Alan Glanville, Economics from a global perspective , Glanville books Edition UK ,2011 ,p04

2. علاج المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية

يمكن تقسيم الأنظمة الاقتصادية في العالم إلى ثلاثة أنظمة اقتصادية هي:
النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي، والنظام المختلط.

1.2 علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي (Capitalist System)

يطلق على هذا النظام أسماء أخرى مثل نظام الاقتصاد الحر و اقتصاد السوق ، ويقوم هذا النظام على تفاعله الذاتي المرتكز على الحافز الشخصي، حيث يكيف عناصر اقتصاده طبقاً لآلية السوق أو ما يسمى بجهاز الثمن، من خلال قوى العرض والطلب، ويقوم هذا النظام على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي¹:

أ- الملكية الخاصة وهي امتلاك الافراد و الشركات للأراضي والمصانع و المباني ووسائل النقل تحت حماية قانون الملكية الخاصة على الرغم من ان الملكية الخاصة مصانة الا ان هذا لا يمنع امتلاك الدولة في بعض مجالات البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية كالموانئ و المطارات والسكك الحديدية والطرق وغيرها.

ب- الحرية الاقتصادية حرية المستهلكين و حرية المنتجين في انتاج السلع و الخدمات التي يريدونها في مع المنافسة التامة بين المنتجين أي حرية الدخول و الخروج الى الأسواق .

ج- دافع الربح إن دافع الربح في النظام الرأسمالي وتحقيق الكسب المادي هو المحرك الأساسي للمبادرة الفردية في إقامة المشروعات الخاصة، وتعتمد الفلسفة الاقتصادية في النظام الرأسمالي كما أشار إليها آدم سميث على تحقيق المصلحة الشخصية للفرد بالدرجة الأولى، وحيث إن الأفراد أو المؤسسات يستهدفون تحقيق مصالحهم الشخصية بصرف النظر عن مصالح الآخرين وأثناء سعيهم لتحقيق ذلك سوف ينتهي بهم المطاف وبدون قصد منهم إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل، ويرجع ذلك إلى وجود اليد الخفية التي تقودهم لتحقيق الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

¹ رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، ص 37-40

التدخل المحدود للحكومة في الاقتصاد دعا أنصار النظام الرأسمالي الحر إلى عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضروريًا لصيانة الأمن والدفاع عن الوطن والحفاظ على حقوق الملكية الشخصية، وخاصة في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر، إلا أن تغير الظروف الاقتصادية وحدوث الكساد الاقتصادي الكبير في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن العشرين دعا بعض الاقتصاديين إلى توسيع الدور الرقابي للحكومة في الشؤون الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع الدور الريادي في إنشاء وتنفيذ المشروعات العامة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي في المجتمع.

واستمر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حتى أصبح التدخل الذي يزداد أو يقل حسب الوضع الاقتصادي من سمات النظام الاقتصادي لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية.

أما حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي فيتم عن طريق جهاز الثمن أو آلية السعر، أي تفاعل قوى الطلب وقوى العرض معًا في السوق.

ويعتبر مستوى الأسعار معيارًا لنوع السلع التي يطلبها أفراد المجتمع من قطاع الأعمال ليقوم بإنتاجها، كما أن قرارات المنتجين التي تحدد الكميات المطلوب إنتاجها من كل سلعة أو خدمة تتأثر بتقلبات السعر الذي تباع به السلعة أو الخدمة، وكذلك يتم اختيار التكنولوجيا الملائمة للعملية الإنتاجية باستخدام الفني الإنتاجي الأكثر تطورًا والذي يحقق أعلى كفاءة إنتاجية بأقل التكاليف الممكنة.

كما تقوم آلية السعر أيضًا بتوزيع الإنتاج من السلع والخدمات بين المشاركين في العملية الإنتاجية وفقًا بمقدار وحجم مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، ويحصل المشاركون في العملية الإنتاجية على عوائد هي الربح لمالكي الأرض والفائدة لأصحاب رأس المال والأجر أو الراتب لمن يقدم العمل، والأرباح للمنظم.

أي يتم خلال جهاز الاسعار اي الطلب والعرض كلما زاد الطلب على السلعة زاد سعرها وزاد انتاجها ووفقا لمبدأ سيادة المستهلك. اما فيما يخص كيف ننتج فالأسعار النسبية لعناصر الانتاج هي التي تحدد كيفية الانتاج لان المنتج يبحث عن خفض تكاليفه وزيادة ارباحه. اما فيما يخص توزيع الانتاج بين عوامله فسعر العمل والارض ورأس المال يتحدد وفق العرض والطلب كذلك .

2.2 علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي (Socialistic System)

ويسمى هذا النظام أيضًا بالنظام الاقتصادي المخطط لاعتماده على التخطيط المركزي الشامل الذي تتبناه الدولة في تنظيم عملية الإنتاج والتوزيع، ويقوم على فلسفة جماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة.

ومن أبرز ما يميزه هو أن أغلب نشاطه الإنتاجي تسيره الحكومة بنفسها أو بواسطة الجهاز المركزي بدلاً من تركه للمؤسسات الخاصة، ومن أهم مبادئه ما يأتي¹:

أ- الملكية العامة لعناصر الإنتاج

تملك الدولة أو تسيطر على جميع الأنشطة الاقتصادية والموارد، ولا يسمح بالملكية الخاصة إلا في أضيق الحدود، وتكاد تكون شبه معدومة.

ب- الإدارة الجماعية لجميع المنشآت الإنتاجية

تقوم الحكومة الممثلة للمجتمع باختيار المواطنين الفنين لإدارة المشروعات العامة لتحقيق المصلحة العامة، بدلاً من مصلحة فئة محددة في المجتمع.

ج- التخطيط المركزي الشامل لأوجه النشاط الاقتصادي

تعتمد الحكومة في تحديد كميات وأنواع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع على خطة اقتصادية شاملة تقوم بإعدادها الهيئة المركزية للتخطيط واللجان الفنية والإدارية المنبثقة عنها، أما الهدف من إنشاء المشروعات العامة فلا يعتمد على تحقيق الأرباح كمقياس وموجه للقرارات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وإنما الهدف الأساسي هو إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الضرورية لأبناء المجتمع ككل. أما حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي فيتم عن طريق التخطيط الاقتصادي الشامل لكافة نواحي الحياة الاقتصادية على اعتبار أنها مشكلة جماعية وليست مشكلة فردية، والجهاز المركزي

¹ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص 41

للتخطيط هو الذي يقوم بإعداد الخطة الاقتصادية الشاملة بالنيابة عن المجتمع، حسب سلم معين للأولويات، كما يقوم بتحديد الوسائل الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

وتتضمن الخطة الاقتصادية الإجابة على التساؤلات المختلفة للمشكلة الاقتصادية: ماذا ننتج من سلع وخدمات؟ والكميات الواجب إنتاجها من كل سلعة؟ وطريقة توجيه قوة العمل على الفروع الإنتاجية المختلفة؟ وكيفية توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار؟ وكيفية تحديد مستويات الأجور والمكافآت لجميع العاملين في مختلف القطاعات؟ وكيف يمكن رفع مستوى الإنتاجية وتحسين المستوى التكنولوجي وتطويره في عمليات الإنتاج؟ من خلال تخطيط الدولة وتحديد كميات ونوعيات السلع والخدمات وفقا لسلم الأولويات دون مراعاة رغبات الأفراد أو الطلب فالمستهلك ليس سيد السوق كيف ننتج يتوقف على امكانيات الدولة وماهو متوفر من مواد اولية ويد عاملة اما توزيع الاجور وعوائد الانتاج فيكون حسب سياسة وتخطيط الدولة ومراعاة للقدرة الشرائية.

3. النظام المختلط (Mixed System)

مع انهيار النظام الاشتراكي باختيار الاتحاد السوفياتي و تفاقم عيوب النظام الرأسمالي، ظهر نظام جديد هو الاقتصاد المختلط يجمع بين خصائص اقتصاد السوق الرأسمالي و الاقتصاد المخطط المركزي الاشتراكي. ان الواقع يبرز ان كل دول العالم هي اقتصادات مختلطة تقترب بعض الاقتصادات من النظام المركزي حيث تلعب الحكومة دورا اكبر في إدارة شؤون الاقتصاد بينما تقترب بعض الاقتصادات من اقتصاد السوق حيث تلعب قوى السوق و العرض والطلب الدور الأكبر في توزيع الموارد . فالبرغم من انه في حالة دولة مثل الولايات المتحدة حيث يتم اتخاذ جانب كبير من القرارات من خلال السوق فان الحكومة تمارس دورا مهما في تحديد القوانين و القواعد وتنظيم الحياة الاقتصادية.¹

يعتمد هذا النظام على آلية الجمع بين بعض صفات النظام الرأسمالي ، وصفات النظام الاشتراكي يلائم تكييفه مع الفلسفة التي تقوم عليها الدولة في حل مشاكلها الاقتصادية، حيث إن هذا النظام يجمع بين

¹ الطاهر قانة ، مرجع سابق، ص 28

الحرية الفردية والتوجيه الكامل ، كما أنه لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاءً تاماً ولا يهدف إلى تركيز وسائل الإنتاج كلها في يد القطاع الخاص، وإنما الهدف منه هو ترك الحرية للمشروعات الخاصة في إدارة الإنتاج مع العمل على منع قيام الاحتكارات الكبيرة، وذلك عن طريق الرقابة التي تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على قدم المساواة.

وفي ظل النظام الاقتصادي المختلط يتم حل المشاكل الاقتصادية جزئياً عن طريق آلية السعر، وجزئياً عن طريق إدارة التخطيط المركزي.

يمكن تلخيص أبرز أوجه الاختلاف بين النظامين في الجدول التالي:

جدول رقم (01) أوجه الاختلاف بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي

أوجه الاختلاف	النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي
ملكية وسائل الإنتاج	فردية	جماعية
ملكية وسائل الإنتاج	ملكية الدولة لوسائل الإنتاج	ملكية الدولة لوسائل الإنتاج
تدخل الدولة	عدم تدخل الدولة	تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد
المنافسة	حرة وتامة	لا توجد منافسة
الهدف	البحث على أقصى ربح	المنفعة العامة والغاء هدف الربح
معالجة المشكلة الاقتصادية	يعالج المشكلة الاقتصادية عن طريق جهاز الاسعار	يعالج المشكلة الاقتصادية عن طريق التخطيط

المصدر: من اعداد الأستاذة بناء لما سبق

3. الحاجة والسلعة

انطلاقاً من المشكلة الاقتصادية وهي ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لاشباع الحاجات الإنسانية المتعددة دعت الضرورة الى تسليط الضوء الى اطراف المشكلة و العلاقة بينها .

1.3 الحاجة

الحاجة هي حالة نفسية تعبر عن احساس بالآلم وبالحرمان واطفاء هذا الآلم يكون من خلال وسيلة ما وقد تكون الحاجة مادية مثل الحاجة الى الطعام او معنوية مثل الحرية. مثل الجوع هو احساس بالآلم يذهب من خلال تناول الطعام .

هناك عناصر كثيرة تؤدي الى تكوين الحاجة نذكر منها :¹

- الغريزة او الفطرة

- التقليد

- المحيط

- التقدم العلمي

- الاعلان التجاري

2.3 خصائص الحاجة

تتصف الحاجات الاقتصادية بخصائص عديدة أهمها :²

القابلية للإشباع:

ترتبط الحاجة بالإنسان وهو ذو طبيعة نسبية، أي أن له قدرات محدودة مما يجعل الإشباع مرتبطاً بهذه المحدودية، كما أن قدرًا من الوسائل أو الموارد كفيلاً بإشباع الحاجة، إضافة إلى أنها تقل حدتها كلما تحقق جزء من الإشباع، وهو ما يعني إمكانية مدّ هذه الحاجة وفي الوقت ذاته فإن هذا يعني أن عملية الإشباع محدودة وذلك بالنسبة لصاحبها وللحاجة نفسها وللوسائل والأشياء المستعملة في إشباعها، فإذا ما شعر

¹ الطاهر قانة ،مرجع سابق

² مباركي محمد الهادي، مرجع سابق، ص ص 8-9

الإنسان بحاجة إلى تناول بعض الفاكهة فإنه يتناول كمية معينة منها ثم لا يلبث أن يشعر بإشباع هذه الحاجة وعدم الرغبة في تناول أية كمية إضافية منها.

القابلية للتجدد:

ان عملية الإشباع لا تمنع تجدد الحاجة الواحدة بين فترة وأخرى من الزمن، أي أن الإشباع يكون لفترة زمنية معينة، كما أنه لا يمنع بروز حاجات أخرى والشعور الشخصي بتلبيتها تبعاً.

القابلية للتعدد والتنوع والزيادة المستمرة:

إن الحاجات في الأصل عديدة ومتنوعة، مرتبطة بالإنسان والذي هو بحاجة إلى أشياء عدة منها ما يخص الحفاظ على حياته، ومنها ما يرتبط بتجدد الإشباع، وهي تتنوع بتنوع الزمان والمكان، تختلف باختلاف السن والجنس والموقع، وهي تزداد باطراد تحت تأثير عوامل مختلفة كالتزايد السكاني الذي يفرض تزايداً كمياً ونوعياً للحاجة، التقدم التكنولوجي الذي يخلق بمرور الزمن حاجات عدة وتفرض وجودها، الدعاية والإعلان إذ أن كثيراً من مقتنياتنا اليومية وبرز أساليب دعائية وتزداد تحت تأثير الإعلان، والمحاكاة والتقليد والذين يولدان عادة أنماطاً استهلاكية أضف لكل هذا قابلية الحاجة للتكرار لأن الحفاظ على حياتنا يتطلب استهلاكاً مستمراً ومكرراً للعديد من المستلزمات مما يؤدي إلى التزايد والتنوع المستمرين للحاجة، يضاف إلى ذلك أن الوصول إلى مستوى معين من الإشباع يولد بدوره حاجات جديدة.

خاصيتها للاستبدال أو الإحلال:

أي إمكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة بحاجة أخرى قريبة منها، أو الاستغناء عن سلعة بسلعة أخرى تفي بنفس الغرض، وهذا الاستبدال يستمد صفته من الوسائل المستعملة في إشباع الحاجة.

القابلية للقياس:

إن قدرة الإنسان على إجراء تفضيل وترتيب لحاجاته المختلفة يقتضي قياس هذه الحاجة وتحديد لأهميتها أي كان الأساس الذي يستند إليه في إجراء عمليات التفصيل والترتيب، لذلك فهي لا تُقاس إلا قياساً شخصياً لذاتها، وهذا بسبب تنوعها وتنوع وسائل إشباعها، وهذا الترتيب هو في النهاية تحديد لأهمية الحاجة بالنسبة لصاحبها.

القابلية للانقسام:

أشرنا آنفاً إلى أن الخاصية الرئيسية للحاجة هي قابليتها للإشباع، غير أن هذا الأخير قد لا يتحقق دفعة واحدة وهو ما يمكن صاحب الحاجة من إشباع بعض منها وتعطيل إشباع أجزاء أخرى، هذه الخاصية تستند أساساً إلى القدرة على تجزئة وسائل الإشباع.

القابلية للتكامل:

تمت الإشارة سابقاً إلى أن عملية الإشباع تستهدف الحفاظ على حياة الإنسان أو ضمان استمراريتها وهو ما يتحقق عبر تحقيق الإشباع لمجمل متطلباته التي تتكامل فيما بينها ترابطاً وثيقاً، لأن الحاجة إلى العمل تفرض الحاجة إلى الراحة، مثلاً، والحاجة تفرض الحاجة إلى تحديد قوة العمل وهكذا إذاً تتكامل الحاجات فيما بينها.

نسبية الحاجة:

إن الحاجة لصيقة بصاحبها لذا فهي تعبر عن أوضاع اقتصادية اجتماعية وثقافية محددة تحكمها ظروف الزمان والمكان.

3.3 تصنيفات الحاجة

للإنسان مجموعة كبيرة من الحاجات التي تحرك سلوكه تنقسم حسب العالم ابراهيم ماسلو الى خمس جاحات وترتب من حيث الأولوية في شكل هرم من الحاجات الأكثر الحاحا الى الأقل الحاحا كما يلي:¹

• الحاجات العضوية (الفسولوجية) :

هي الحاجات الأساسية للفرد والتي تتمثل في الحاجات ذات العلاقة بتكوين الإنسان البيولوجي و الفيسيولوجي، كالماء و الهواء و المأكـل وتعمل هذه الحاجات على حفظ التوازن الجسدي و صيانة الفرد للبقاء و الاستمرارية في حياته، وهي كما يعتقد ماسلو أقوى دوافع الفرد ، حتى يتم إشباعها ، بعد ذلك تبدأ الحاجات الأخرى في الإلحاح و الظهور.

¹ منال احمد البارودي، الرضا الوظيفي و فن التعامل مع الرؤساء و المرؤوسين، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص 26-28.

● حاجات الحماية و الامن :

تتضمن الحاجات الخاصة بالأمن ما يلي :

- الحماية من المخاطر المادية ، الحماية من المخاطر الصحية.

- الحماية من التدهور الإقتصادي ، تجنب المخاطر الصحية.

- الحماية من التدهور الإقتصادي ، تجنب المخاطر الغير متوقعة.

وينظر إلى الحاجات الخاصة بالأمان على أنها محاولة لتأمين منصب العمل بتوفير الأجر الكافي و التأمين ضد الشيخوخة، والعجز و البطالة. فإذا حقق الإنسان الحاجات الفيزيولوجية و الأمان بشكل مقبول تبدأ الحاجات الإجتماعية في الظهور. من امثلتها اذا الأمن الداخلي في المؤسسة، الأمن الوظيفي الأمن الصحي، الأمن النفسي .

● الحاجات الإجتماعية :

كالحب و الإنتماء في علاقة الفرد بغيره ، وعدم إشباع هذه الحاجات يخلق لدى الفرد عدم التوازن في قدرته على التكيف مع محيطه.

● الحاجة إلى التقدير و الاحترام :

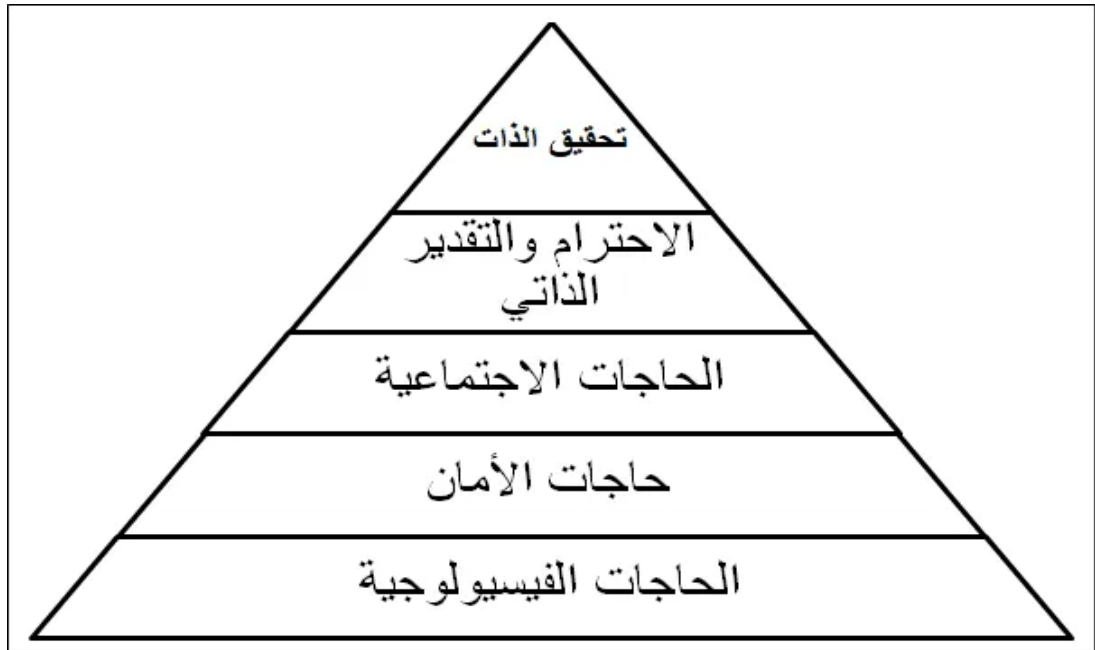
وذلك من خلال إحترام الغير له ، الحاجة على المركز و المكانة و القوة و النفوذ و الكرامة لأن الفرد يبحث عن الإحساس بأهمية عمله و الحصول على التقدير من المسؤولين وزملائه لأن ذلك يدفعه لبذل جهد أكبر . تلي الحاجة للتقدير :

● الحاجة إلى الإنجاز و تقدير الذات :

وهنا يريد الفرد أن يصل إلى أعلى مراحل الأداء رغبة منه في تحقيق النجاح و تطوير الذات و ذلك من خلال إجهاده و قيامه بالأعمال التي تتفق مع قدراته و مواهبه و كفاءاته المهنية.

ومن الجدير بالذكر أن الحاجات الإنسانية لا تكون دائما دافعة للسلوك ، فهي تكون دافعة فقط عندما تكون غير مشبعة فمتى أشبعت حاجة معينة ، لا تعود دافعة، مثلا : يندفع الانسان للطعام فقط عندما يكون جائعا ، أما في حالة الشبع و التخمّة فالطعام لا يجذبه ، وهكذا بالنسبة لكل الحاجات الأخرى ، ويتحقق الإشباع إذا كان الفرد مطمئنا بأنه يستطيع إشباع مجموعة الحاجات الأخرى بشكل طبيعي و شبه تلقائي ، ونشير أيضا أنه متى تم إشباع مجموعة معينة من الحاجات تتوقف عن الدفع ، في حين تبدأ تنشيط المجموعة التالية في السلم فإن تمكن الإنسان من ضمان إشباع حاجاته الفيزيولوجية واطمأن إلى ذلك ، تصبح هذه المجموعة من الحاجات في مرحلة الإشباع و تتوقف فعاليتها في التحفيز والدفع وتنشط المجموعة التالية وهكذا إلى الحاجات الذاتية (التي لا تصل إلى مرحلة الإشباع)

الشكل رقم (01) : هرم ماسلو للحاجات الإنسانية



المصدر : محمد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة النظريات و العمليات و الوظائف، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر ،عمان

2006، ص 89

4. السلع و الخدمات

تشبع الحاجات الإنسانية عن طريق الموارد ويطلق عليها تسمية السلع و الخدمات.

- فالسلعة: هي وسيلة اشباع الحاجات الانسانية و تكون مادية و ملموسة

وتنقسم الى مجموعات:¹

- السلع الحرة التي لا ثمن لها ومتوفرة بشكل كبير مثل الهواء والسلع الاقتصادية التي تتميز بالندرة ويجب دفع ثمن للحصول عليها .
- السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية السلع الاستهلاكية لها القدرة على اشباع الحاجات بشكل مباشر مثل اللباس والطعام . اما السلع الانتاجية تشبع الحاجات بشكل غير مباشر حيث يتم تحويلها لتصبح سلعا تامة مثل الخشب.
- السلع الضرورية والسلع الكمالية فالسلع الضرورية تشبع حاجة ملحة بالنسبة للفرد والفرد لا يستطيع التنازل عليها حسب مستواه المعيشي اما السلع الكمالية هي تلك التي يستطيع الفرد الاستغناء عنها.
- السلع المعمرة التي تدوم لفترة طويلة نسيا بعد استهلاكها مثل المباني والسلع الفانية التي ينقضي اجلها مباشرة او بعد فترة قصيرة من استهلاكها مثل المواد الغذائية و الدواء .
- السلع القابلة للإحلال والغير قابلة للإحلال ويقصد بالسلع القابلة للإحلال التي تحل محل سلع اخرى مثل القهوة والشاي اللحوم الحمراء والبيضاء اي تشبع نفس الحاجة اما السلع الغير قابلة للإحلال فهي تلك التي لا يمكن تعويضها بسلعة اخرى مثل الملح، الاسمنت ، آلة مخصصة لغرض معين وغيرها .

¹ الطاهر قانه ، مرجع سابق، ص 51

- السلع المكتملة والسلع الغير مكتملة فالسلع المكتملة تكمل في استعمالها سلع أخرى مثل البنزين المكمل للسيارة .

• الخدمات

وُصفت الخدمات تقليدياً بأنها غير مادية، وتتميز بوجود علاقات وثيقة بين مقدم الخدمة و المستهلك. وقد عرّف (Judd) ”الخدمات بأنها¹: المعاملات السوقية التي يكون فيها موضوع التبادل شيئاً غير مادي غير ملموس و غير قابل للنقل و التجزئة . وتشمل هذه المعاملات تقديم أنظمة النقل، وخدمات الأمن ، والتحويلات (كالبانوك)، والمرافق العمومية، والسياحة، والخدمات القانونية، والاستشارات الإدارية، والوجبات السريعة، منها أيضاً خدمات الصيانة و خدمة الحلاق وغير ذلك.

يعرف كوتلر الخدمة هي أي نشاط أو منفعة يمكن لطرف أن يقدمها لطرف آخر، وهي بطبيعتها غير مادية ولا يترتب عنها انتقال ملكية لأي شيء. وقد يكون إنتاجها مرتبطاً بمنتج مادي أو غير مرتبط به وفي الأخير كل من السلع و الخدمات هي وسيلة لاشباع الحاجات البشرية مثلاً الطعام وسيلة لاشباع حاجة الجوع ، و الذهاب الى السينما او الذهاب في رحلة و ممارسة الرياضة هي وسيلة لاشباع حاجة الترفيه او الراحة ، الذهاب الى الطبيب وسيلة لاشباع حاجة الصحة و العلاج ويرتبط أيضاً بالدواء كسلعة مادية .

¹ Neil Botten, John McManus , Competitive strategies for service organisations, Purdue University Press ,1999 ,P31

الوحدة الثالثة : الأنشطة الاقتصادية

1. الانتاج

1.1 مفهوم الإنتاج

لقد تطورت نظرية الإنتاج كثيراً من النظريات الاقتصادية الأخرى تطوراً كبيراً منذ عهد الطبيعيين (الفيزيوقراط). فقد نظر الطبيعيون إلى الإنتاج على أنه خلق المادة أي الحصول على مادة جديدة من تلك الموجودة فعلاً. ولهذا اعتبروا الزراعة أو النشاط الزراعي بصفة عامة هو النشاط المنتج الوحيد، بينما نظروا إلى الأنشطة الأخرى كالتجارة والصناعة على أنها أعمال غير منتجة. فالأرض في رأيهم تعطي الكثير من الطيبات من بذور قليلة، وبالتالي فإنها تحقق فائضاً (ناتج صافٍ) يقدر على أساس الفرق بين الثروة التي ينتجها هذا النشاط والثروة التي استهلكت أثناء عملية الإنتاج. أما في العصر الحديث الذي يقوم فيه النظام الاقتصادي المعاصر على مبدأ التخصص وتقسيم العمل فقد أخذ مفهوم الإنتاج معنى أوسع وأكثر شمولاً، فلم يعد هناك احتمال قائم لتقسيم الأنشطة المختلفة إلى منتجة وأخرى غير منتجة.

لقد ذهب الفكر الحديث إلى اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما ظن الأولون وإنما خلق المنفعة أو زيادتها. أي خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل أو إضافة منفعة جديدة للمنفعة القائمة أصلاً في الشيء.¹

- الانتاج هو مزج عناصر الانتاج بما يخلق سلعة او خدمة او منفعة مادية او معنوية.

- الانتاج هو كل ما يؤدي الى ايجاد المنفعة او زيادتها في صورة سلع او خدمات .

- الانتاج هو اي نشاط يؤدي الى خلق منفعة جديدة لم تكن موجودة او زيادة هذه المنفعة .

ويشمل الانتاج :

¹ ناظم محمد الشمري مرجع سابق، ص 133

العمليات التي تستهدف منفعة شكلية: مثل تحويل المواد الخام الى سلع مصنوعة

العمليات التي تستهدف منفعة مكانية: مثل نقل السلع من مكان توافرها الى مكان يندر فيها

العمليات التي تستهدف منفعة زمانية: مثل تخزين المحصول من وقت الحصاد لتوزيعه على مدار السنة

العمليات التي تستهدف منفعة تبادلية: مثل الوساطة بين البائع والمشتري.

و تجدر الإشارة الى توضيح الفرق بين الإنتاج و الإنتاجية حيث تعبر الانتاجية عن نسبة المخرجات من سلع وخدمات الى المدخلات وهي تقيس معدل انتاج عدد من السلع والخدمات لكل وحدة واحدة من عوامل الانتاج.

2.1 عوامل الانتاج:

تُسمى الموارد النادرة التي تُستعمل في إنتاج السلع الاقتصادية **عوامل الإنتاج**. وتُعدّ عوامل الإنتاج ضرورية لإنتاج أي سلعة اقتصادية هي موارد محدودة ونادرة نسبيا ولا يمكن الحصول عليها دون ثمن او مقابل وتتكون من:¹

– **العمل** وهو الجهد البشري او العضلي اللازم لإنتاج سلع وخدمات ويطلق على عائده الاجر.

– **الارض** يقصد بها جميع الموارد الطبيعية كالمعادن و الأراضي الزراعية ويطلق على عائدها الربح او الايجار مثل ربح البترول. وهي تتشكل من موارد ناضبة (غير متجددة) و موارد متجددة .

فالموارد غير المتجددة هي تلك التي لا يمكن تعويضها بعد استخدامها، مثل: خام الحديد، النحاس، الفحم، البترول، المنغنيز، والكروم. وهذه الموارد مخزونها محدود، ولا يمكن زيادته. وتشير التقديرات إلى نفاد الفحم وبعض المعادن في فترات مستقبلية محددة إذا استمر الاستغلال بالمعدلات الحالية، مع التنبيه إلى أن الاكتشافات الجديدة قد تزيد من المعروض أحيانا.

¹ Jacob Glanville Alan Glanville, Economics from a global perspective , Glanville books Edition UK ,2011 ,p06

أما الموارد المتجددة فهي التي يمكن استخدامها عامًا بعد عام، مثل:

- الأراضي الزراعية
- الموارد المائية
- الثروة السمكية
- الغابات

-رأس المال وهو السيولة النقدية و المعدات و العقارات والالات ووسائل النقل المستخدمة في العملية الانتاجية ويطلق على عائدته الفائدة. يُستخدم مصطلح رأس المال في الاقتصاد بعدة معانٍ. وغالبًا ما يُقصد به المال، لكن هذا غير دقيق اقتصاديًا. فالمال يُستخدم لشراء عناصر الإنتاج، لكنه لا يشارك مباشرة في الإنتاج ويسمى رأس المال النقدي .

أما رأس المال الحقيقي فهو السلع التي تُسهم مباشرة في الإنتاج، مثل: الآلات المصانع الأدوات المواد الخام وينقسم رأس المال الحقيقي إلى¹:

رأس المال الثابت وهو السلع الإنتاجية التي تُستخدم مرات عديدة حتى تبلى، مثل: الآلات الأدوات المصانع الجرارات.....

رأس المال المتداول وهو السلع التي تُستهلك في دورة إنتاج واحدة، مثل: المواد الخام الوقود الأسمدة...

رأس المال البشري ويقصد به مخزون مهارات الإنسان، وتعليمه، وخبرته، وصحته. وقد ثبت أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على رأس المال المادي، بل يعتمد كذلك على تراكم رأس المال البشري. فالإنسان المتعلم والمدرب والصحيح بدنيًا أكثر إنتاجية من غيره. ويُسمى الإنفاق على التعليم والصحة: استثمارًا في الإنسان.

¹ HL Ahuja Business economics schand & Company Limited, India ,1999 p206

-التنظيم ان المنظم هو الشخص الذي يجمع بين عوامل الإنتاج المختلفة (الأرض، العمل، ورأس المال) بالنسب الصحيحة، ويبدأ عملية الإنتاج، كما يتحمل المخاطر المصاحبة له ويبدع و يبادر .

التنظيم هو الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج السابقة بالكفاءة والفعالية اللازمتين ويطلق على عائد الربح. توجد آراء مختلفة بين الاقتصاديين حول الوظائف الحقيقية لرائد الأعمال او المنظم ووفقاً لشومبيتر، تتمثل وظيفة رائد الأعمال في إدخال الابتكارات .ويقصد بالابتكار إدخال توليفات جديدة من عوامل الإنتاج، أو أساليب إنتاج جديدة، أو اكتشاف منتجات جديدة، أو فتح أسواق جديدة، أو أي تغيير في أساليب الإنتاج يؤدي إلى خفض التكلفة. نيت فقد أكد على تحمل المخاطر .بينما يرى ألفريد مارشال أن وظائف رائد الأعمال تشمل :تحمل المخاطر ،توفير التمويل ،إدخال الابتكارات، إدارة المشروع¹.

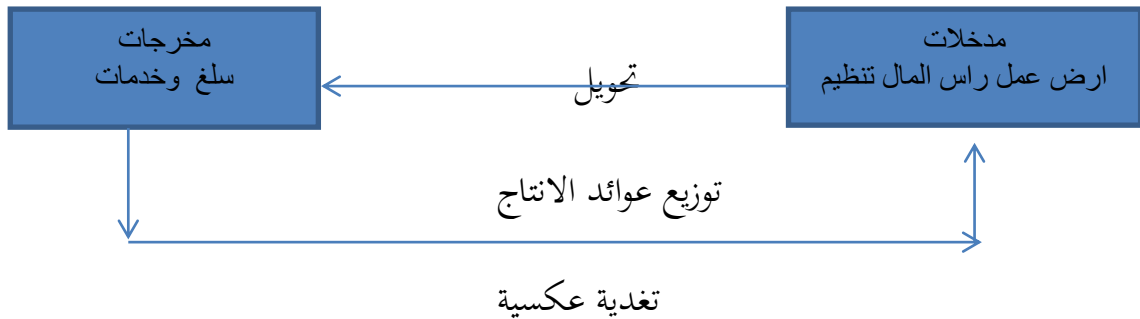
يمكن استنتاج دالة الإنتاج وهي العلاقة بين كمية الإنتاج و عناصره كما يلي:

$$Y=f(X1,X2,...,Xn)$$

حيث Y الناتج

X1,X2,...,Xn هي المدخلات او عناصر الإنتاج المختلفة .

شكل رقم (02) مخطط العملية الانتاجية



المصدر : من اعداد الأستاذة بناء لما سبق

¹ HL Ahuja Business economics schand & Company Limited, India ,1999 p206

1.3 حساب الإنتاج

يعرف الناتج القومي او الدخل الوطني الاجمالي PNB بأنه مجموع صافي قيم السلع و الخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة عادة سنة.

ويضم جميع الدخول وعوائد الإنتاج التي يحصل عليها مواطنوا البلد سواءا داخل او خارج البلد.¹

نظرا لأهمية تقديرات الدخل الوطني فانه لا يعتمد في التوصل اليها استعمال طريقة واحدة بل تستخدم عادة أكثر من طريقة لمقارنة النتائج ولتجنب الوقوع في أخطاء والذي يرجح طريقة على أخرى هو مدى وفرة و دقة البيانات التي تتطلبها هذه الطريقة او تلك واهم الطرق المعروفة لتقدير وقياس الناتج المحلي الإجمالي او الدخل الوطني هي:²

1.3.1 طريقة الانتاج (القيمة المضافة):

يُلجأ لجمع القيم المضافة من كل الأنشطة الإنتاجية. في طريقة القيمة المضافة يعبر الناتج عما أضافه المجتمع فعليا عما كان موجود وتعد طريقة القيمة المضافة أفضل الطرق استعمالا لتمييزها بالسهولة وتجنبها للازدواجية في الحساب فكما نعلم ان الناتج الخام يمثل قيمة السلع النهائية ولكن في نفس الوقت قد تكون هذه السلع داخلة في انتاج سلع أخرى. و بالتالي اذا حسبت هذه السلعة مرة أخرى مع السلعة التي دخلت في انتاجها فان هذا يؤدي الى ظهور مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي الى تضخيم قيمة الناتج المحلي الخام لذلك فان القيمة المضافة تعرف على انها قيمة الإنتاج النهائي مطروحا منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة من المواد الخام التي اشترت من مؤسسات أخرى.³

القيمة المضافة = كمية الإنتاج المباع - الاستهلاكات الوسيطة

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 195

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة، دار أسامة، ص 31، 2013

³ تومي صالح، مرجع سابق

ويتم حساب القيمة المضافة النهائية عن طريق تجميع القيمة المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل قطاع كما في المثال الآتي .

مثال:

نفرض وجود ثلاث قطاعات اقتصادية:¹

يمثل القطاع الأول قطاع المزارع والمنتج للقمح

أما القطاع الثاني يمثل قطاع المطاحن والمنتج للدقيق

أما القطاع الثالث فيمثل قطاع المخابر المنتج للخبز علما أن كل قطاع سيبيع كل ما أنتجه وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الوحدة ون

القطاعات	الاستهلاكات الوسيطة	المبيعات كمية الإنتاج المباع	القيمة المضافة VA
قطاع المزارع	10	110	100
قطاع المطاحن	110	200	90
قطاع المخابر	200	300	100
المجموع	320	610	290

القيمة المضافة = كمية الإنتاج المباع - الاستهلاكات الوسيطة

¹ زواد نجاة ، الاقتصاد الكلي محاضرات و تطبيقات مع تمارين محلولة مطبوعة بيداغوجيا موجهة لطلبة السنة الثانية جذع المشترك ، جامعة وهران ، 2024

وعليه الناتج المحلي الإجمالي يساوي 290 وحدة نقدية

1.3.2 حساب الناتج الوطني الخام بطريقة الدخل

بحسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخل الناتجة عن عملية الإنتاج الكلي و هي العوائد المدفوعة لعناصر الإنتاج وهي¹:

الأجور:

وتشمل الأجور والمرتببات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير ما يقدمونه من عمل ما، وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة كدخول المحامين والأطباء وأصحاب المهن المختلفة، وتضم إليها المكافآت والعمولات وإيرادات أخرى، ويتم حساب كل ذلك قبل الضرائب والاقتطاعات، لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية وهي التي تقدمها الدولة دون مقابل.

الريع:

ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية وغيرها، ويتم احتساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضاً، كما يشمل ربح وإيجار العقارات والمنازل، ويتم أيضاً حساب الأجزاء الشخصية منها.

الفوائد:

وتشمل جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها المؤسسات الخاصة إلى أصحاب رأس المال مثلاً عند شراء سند صادر عن شركة سوناطراك، فإن الفائدة التي تقبضها على هذا السند تدخل في حساب الناتج الداخلي الخام، ويُستثنى

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة، دار أسامة للنشر و التوزيع، ص 32

من ذلك الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة وسندات الإيجار لأنها ليست مدفوعات من أجل إنتاج السلع والخدمات الجارية، وتُعتبر هذه الفوائد مدفوعات تحويلية.

الأرباح للمنظمين:

وتنقسم فئة الأرباح إلى جزأين في حسابات الدخل الوطني هما¹:

الأول: دخل المالكين.

والثاني: أرباح الشركات المساهمة.

ويتألف دخل المالكين من الدخل الصافي لقطاع الأعمال الذي ليس على شكل شركات مساهمة،

ويمكن القول أنه يتكون من الدخل الصافي للمؤسسات الفردية والتضامنية وكذلك التعاونية.

أما أرباح الشركات المساهمة وهي تتألف من ثلاثة أجزاء هي:

— ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات.

— الأرباح الغير موزعة

— الأرباح التي يقبضها حملة الأسهم

ومنه :

الدخل الوطني الإجمالي = مجموع الدخل + الضرائب غير المباشرة + الاهتلاك - الإعانات

ان الفرق بين حساب الناتج بسعر السوق و حسابة بسعر التكلفة يتمثل في امرين:²

● الضرائب غير المباشرة

● الإعانات الحكومية.

فمن شأن الضرائب غير المباشرة أن تجعل قيمة الناتج بسعر السوق أعلى منه بسعر التكلفة بمقدار هذه

الضريبة، ولذلك يتعين طرحها من أجل الوصول إلى سعر التكلفة، أي الدخل الوطني.

¹ تومي صالح، مرجع سابق، ص 33

² محمد الهادي مباركي، مرجع سابق، ص 105

أما الإعانات الحكومية فتتمثل في الدعم الذي تقدمه الدولة لأسعار بعض السلع والخدمات لجعلها في مستوى القدرة الشرائية للفئات العريضة من المجتمع، ومن شأن هذا الدعم أن يجعل سعر السوق أقل من سعر التكلفة للناتج، وبإضافتها إلى القيمة الإجمالية للناتج القومي بسعر السوق من أجل الوصول إلى هذا الناتج بسعر التكلفة، فمن شأنها أن تجعل قيمة الناتج بسعر السوق أقل منها بسعر التكلفة أي الدخل.

وعليه يمكن كتابة:

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الناتج الوطني الصافي} - \text{بسر التكلفة}$$

أو

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الناتج الوطني الصافي} - \text{بسر السوق} - \text{الضرائب غير المباشرة} + \text{الإعانات الحكومية}$$

ويجدر الإشارة هنا إلى أنه في ظل إلغاء الدعم للأسعار فإن الدخل الوطني هو الناتج الوطني بسعر السوق متضمناً منه الضرائب غير المباشرة.

لديك المعلومات التالية حول استعمالات الناتج الداخلي الخام في سنة لاقتصاد افتراضي.

مثال¹:

الوحدة : ون

الأجور	6500	الفائدة	4500	ضرائب غير مباشرة	300: ون	واردات	7500
الربوع	1500	الارباح	2000	الاهتلاك	200 ون	صادرات	9000
استهلاك العائلات	5000	انفاق حكومي	4500	استثمارات	4000		

مجموع الدخول (عوائد عناصر الإنتاج)

¹ جامعة الملك عبد العزيز تدريبات وأسئلة - مبادئ الاقتصاد الكلي 102 على الرابط

<https://www.kau.edu.sa/en/Files/0053002/Subjects>

$$Y = Y_w + Y_i + Y_R + Y_\pi \quad Y = 6500 + 1500 + 4500 + 2000 = 14500$$

الدخل الوطني الإجمالي = مجموع الدخل + الضرائب غير المباشرة + الاهتلاك - الإعانات

$$PIBN = 14500 + 300 + 200 = 15000$$

3.1. حساب الناتج بطريقة الانفاق

يحسب الناتج المحلي بهذه الطريقة من خلال المجموعات المختلفة المشاركة في الاقتصاد وذلك باستخدام الصيغة التالية: الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الإنفاق الحكومي + الاستثمار + صافي الصادرات .

الانفاق القومي الإجمالي + الصادرات - الواردات = الناتج القومي

$$PIBN = C + I + G + X - M \quad PIBN = 5000 + 4500 + 4000 + 9000 - 7500 = 15000$$

التمرين الأول

كمية الإنتاج	5 مليون وحدة	ضرائب غير مباشرة	50
سعر الوحدة	145 وون	الفائدة	80
انفاق العائلات	250	أرباح محتجزة	53
أجور	220	ارباح	200
اجمالي الاستثمار	210	ضرائب ارباح	22
اهتلاكات	35	انفاق حكومي	225
ربح	100	واردات	90
صادرات	130		
اعانات	35		

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق = الاستهلاك + الإنفاق الحكومي + الاستثمار + صافي الصادرات .

$$725 = (90 - 130) + 210 + 225 + 250$$

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل = الربح + الأجور + الفوائد + الأرباح + ض غ م + احتلاكات - الإعانات

$$725 = 35 - 35 + 50 + 22 + 53 + 200 + 80 + 220 + 100$$

التمرين الثاني

احسب الناتج القومي الاجمالي بطريقة الدخل ، وبطريقة الإنفاق .

10	ضرائب مباشرة على الدخل	600	الإنفاق الحكومي	460	إجمالي الاستثمار	150	الفوائد
20	أقساط التأمين والمعاشات	30	إعانات الإنتاج	20	إهلاك رأس المال	280	الربح
60	ضرائب أرباح الشركات	200	دخل الملاك	170	أرباح محتجزة	440	الأجور
		50	مدفوعات تحويلية	320	أرباح الأسهم (موزعة)	450	الإنفاق العائلي
		50	ضرائب غير مباشرة	350	الواردات	500	الصادرات

أولا : الناتج القومي الاجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) + إجمالي

الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

صافي الصادرات = الصادرات - الواردات

$$\text{الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق} = (350 - 500) + 600 + 460 + 450 =$$

1660

ثانيا بطرقة الدخل :

1. الدخل القومي أو الناتج القومي الصافي بتكلفة العناصر = الأجور + الفوائد + الربح + إجمالي
الربح

إجمالي الربح = أرباح أسهم + أرباح محتجزة + ضرائب أرباح الشركات + دخل ملاك

$$\text{إجمالي الربح} = 320 + 170 + 60 + 200 = 750$$

$$\text{الدخل القومي} = 440 + 150 + 280 + 750 = 1620$$

2. الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الدخل القومي + الضرائب غير المباشرة - الإعانات

$$\text{الناتج القومي الصافي بسعر السوق} = 1620 + 50 - 30 = 1640$$

3. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الناتج القومي الصافي بسعر السوق + إهلاك رأس المال

$$\text{الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق} = 1640 + 20 = 1660$$

2. نظرية التوزيع

التوزيع هو عملية تقسيم الناتج أو الثروة بين المساهمين في العملية الإنتاجية كجزء مساهمتهم طبقاً لنوعية
و ملكية وسائل الإنتاج وطبيعة النظام الاقتصادي السائد اشتراكي أو رأس مالي ونميز بين شكلين من
التوزيع هما التوزيع الأولي و التوزيع الثانوي .

1.2 التوزيع الاول

عندما تباع المؤسسة انتاجها تحقق قيمة مضافة تكونت اثناء نشاطها بتحويل عوامل الانتاج الى منتجات تامة الصنع وتساوي القيمة المضافة قيمة المبيعات منقوص منها الاستهلاكات الوسيطة وتوزع القيمة المضافة على المتعاملين الاقتصاديين كدخل او ايراد لهم كما يلي:

➤ الضرائب تسدد للدولة

➤ الاشتراكات تسدد الى الضمان الاجتماعي

➤ الاجور الى العمال

➤ الفوائد الى المقرضين

➤ الارباح توزع على اصحاب المؤسسة

وفي الاخير لا يبقى للمؤسسة الا الاهتلاكات وجزء من الارباح التي تحتفظ بها المؤسسة ولا توزعها اي ارباح محتجزة

2.2 مفاهيم حول توزيع اليرادات

• الاجر wage هو التعويض المدفوع للعامل مقابل جهده خلال مدة زمنية .

يتحدد الاجر في سوق العمل من خلال الية الطلب و العرض حسب مهارات و مستوى العامل وتدريبه و خبرته و ينبغي التمييز بين الاجر الاسمي و الاجر الحقيقي .

الاجر الاسمي او النقدي عدد الوحدات النقدية التي يدفعها صاحب العمل الى العامل و يكون مكتوبا على وثيقة كشف الراتب.

الاجر الحقيقي مقدار السلع و الخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة الاجر الاسمي فهو يعبر عن القوة الشرائية للاجر الاسمي كلما انخفضت القوة الشرائية كلما قل حجم السلع و الخدمات المشتراة بمقدار معين من الاجر الاسمي و العكس.¹

$$\text{الاجر الحقيقي} = \text{الاجر الاسمي} - \text{معدل التضخم}$$

● الفائدة هي مبلغ من المال يتقاضاه المقرض لقاء التنازل عن النقود او اقراضها اما سعر

الفائدة فهو نسبة مئوية سنوية. ويحسب مبلغ الفائدة عن طريق المعادلة التالية مبلغ

$$\text{القرض} \times \text{سعر الفائدة} \times \text{الزمن}$$

وتنقسم الفائدة الى نوعين :

الفائدة البسيطة تحسب على اصل مبلغ الاستثمار وهي بالتالي ثابتة .

الفائدة المركبة يتم فيها حساب الفائدة بشكل تراكمي اي تحسب على اصل الاستثمار زائد قيمة فائدة الفترة السابقة وهي بالتالي متغيرة .

● الأرباح هي عائد التنظيم الذي يتقاضاه الملاك وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات و التكاليف .

جدول رقم 02 مقارنة بين الفائدة والربح

الربح	الفائدة
مقابل عمل	دون جهد
يتحمل مخاطر	لا يتحمل المخاطر
نسبة غير محددة	نسبة ثابتة

المصدر: من اعداد الأستاذة

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق، ص 218

• الربيع

إن الربيع بالمعنى الشائع، يعني ما يدفع من نقود لقاء استخدام الثروة أياً كان نوعها سواء كانت بشكل أرض أم عقار أم رأس مال، وهو بهذا المعنى مرادف لكلمة الإيجار، وهذا النوع من الربيع يتم الاتفاق عليه من قبل مالك الثروة (المؤجر) والشخص الذي يدفع الربيع (المستأجر) لذلك يطلق عليه الربيع التعاقدية.

أما الربيع بالمعنى الاقتصادي، فيقصد به المدفوعات التي تدفع لعوامل الإنتاج التي يكون عرضها غير كامل المرونة، وتعد الأرض المثال الرئيس على ذلك، وهذا يعني أن الربيع يطبق على أي عنصر من عناصر الإنتاج مستخدم في غرض معين.

عرف ريكاردو الربيع، بأنه ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع لمالكها لقاء استخدام قواها الطبيعية الأصلية التي لا تفنى، وقد بنى ريكاردو نظريته في الربيع على الأسس الآتية¹:

- ان الربيع هو عائد استخدام قوى الأرض الأصلية .
- يختلف الربيع باختلاف كل من خصوبة الأرض وموقعها، فكلما ازدادت خصوبة الأرض واقتربت من مركز المدينة كلما ارتفع ريعها مقارنة بالأراضي الأقل خصوبة وأكثر بعداً من مركز المدينة.
- ترتبط النظرية بقانون الغلة المتناقصة

• الضرائب والرسوم

تعرف الضريبة على أنها مبلغ من المال مفروض من قبل الدولة على ثروات الافراد و المؤسسات بشكل الزامي وتصرف الضريبة على نفقات الدولة مثل التعليم والصحة الامن وغيرها .

¹ رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان 2006، ص 260

عرفت أيضا كمبلغ نقدي يدفعه الأشخاص، بصفة نهائية، تقتضيه الدولة جبرا بدون مقابل خاص يعود على دافعها، وذلك بغرض تحقيق النفع العام.¹

اهم أنواعها الضريبة على الدخل والضريبة على الارباح.

اما الرسوم فتدفع الى الدولة مقابل خدمة معينة مثل الرسوم على السلع المستوردة الرسم على القيمة المضافة .

وتنقسم الضرائب الى قسمين:

• ضرائب مباشرة يتحملها المكلف مباشرة مثل الضريبة على الدخل والضريبة على العقار.

• ضرائب غير مباشرة يتحملها البائع ويقوم بنقلها الى المستهلك النهائي عن طريق رفع سعر السلعة ويعبر عنها بالرسم على القيمة المضافة.

لعل أهم ما يميز الرسم عن الضريبة هو أن الرسم يدفع في مقابل حصول الفرد على خدمة خاصة به لا يشاركه فيها احد اما الضريبة تدفع مشاركة في الأعباء، بصفة الفرد في عضواً في المجموعة. يترتب على الفارق السابق وجود اختلاف آخر بين الرسم والضريبة من حيث أساس تقدير كل منهما. فالرسم يتم تقديره بمراعاة تكاليف الخدمة اما تكاليف الضريبة فيدفعها الفرد بحسب مقدراته التكاليفية على الدفع بغض النظر عن مقدار الخدمات التي يتنفع بها اذا لا يختلف مقدار الرسم باختلاف المركز المالي للأفراد بينما يختلف في الضريبة.

1 الضرائب والرسوم دارسة فقهية مقارنة from: Available .

https://www.researchgate.net/publication/342104464_aldrayb_walrswm_darst_fqhyt_mqarnt

[accessed Nov 26 2025]

- كما يختلف الرسم عن الضريبة من حيث الغرض من فرضها . فالضرائب لها اهداف عديدة مالية واجتماعية وسياسة واقتصادية، اما الرسوم فغرضها تمويل الخزنة العامة بالموارد المالية¹

3.2 إعادة توزيع الدخل التوزيع الثانوي

تتدخل الدولة لتصحيح او تقلل الفوارق الناتجة عن التوزيع الاولي وهذا عن طريق الضرائب و الرسوم فرض و اعفاء و لتمويل خزينة الدولة بالإضافة الى ذلك اقتطاعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها العمال او أصحاب المؤسسة لتمويل نفقات العلاج و معاشات التقاعد المساعدات و المنح العائلية.

يعرف التوزيع الثانوي على انه العمليات الثانوية والمتفرعة التي تساهم في اقتطاع جزء من دخول بعض الفئات الاجتماعية لإعادة دفعه لآخرين أو إنفاقه في مصلحتهم، وأحيانا ينفق القسم المقتطع بوساطة تقديم الخدمات الاجتماعية لمصلحة الفئات التي اقتطعت منها، ويعدّ الشخص مستفيدا من إعادة توزيع الدخل إذا كان مجموع ما ينوبه من الخدمات أو الإعانات التي يتلقاها نتيجة إعادة التوزيع أكبر من مجموع المبالغ التي يدفعها عن مداخيله المكتسبة من عمله أو من ثرواته واستثماراته إلى الإدارات العامة (الضمان الاجتماعي)، أو إلى المنظمات الخاصة التي لا تهدف للربح. إن إعادة توزيع الدخل يمكن أن تتم عن طريق الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب أو الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية)، أو عن طريق إسهامات طوعية نقدية كانت أو عينية للتخفيف من الفروق في الدخل الناجمة عن التوزيع الأولي، أو المساهمة في حل بعض الاختلالات الاقتصادية التي تهدد بوقف النمو أو الاختلالات الاجتماعية السياسية التي تهدد الأمن الاجتماعي.²

¹ احمد هلال الشيخ، الضرائب و الرسوم دراسة فقهية مقارنة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية 2020 مجلد 2 العدد 28، ص10

² سمير ايت يحي سعيدة ممو، تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017 مجلة الاستراتيجية و التنمية مجلد/09 العدد03: مكرر (الجزء الأول) 2019، ص518

جدول رقم 03 مقارنة بين التوزيع الاولي و الثانوي

التوزيع	التوزيع الاولي	التوزيع الثانوي
من يقوم بالتوزيع	تقوم به المؤسسة الاقتصادية	تقوم به الدولة
شكل التوزيع	يكون في صورة أجور أرباح فوائد و ربوع	منح واعانات ضرائب و رسوم
الهدف من التوزيع	هدفه اقتصادي	هدفه اجتماعي لتقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الطبقة

المصدر : من اعداد الاستاذة

للإشارة و كما قلنا سابقا فان توزيع و إعادة توزيع الدخل يختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد اشتراكي او رأسمالي ويوفر النظام الإسلامي حلا اخر لتوزيع الدخل هو الزكاة لذلك فالله عزوجل جعل من الزكاة الركن الثالث من اركان الإسلام وهي ذات هدف عظيم و فضل اعظم .

قال الله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ). [سورة التوبة، آية: 103]

3. الاستهلاك

1.3 تعريفه و انواعه

ويسمى ايضا الطلب وهو استخدام السلع والخدمات من اجل اشباع حاجات مباشرة او غير مباشرة.
وانواعه هي:

✓ الاستهلاك الوسيط او الغير مباشر هو استعمال السلع في العملية الانتاجية لانتاج سلع اخرى
مثل الطاقة و المواد الاولية ويسمى ايضا الاستهلاك الانتاجي اما الاستهلاك النهائي او المباشر
هو استهلاك سلع وخدمات مباشرة من قبل المستهلكين النهائيين .

✓ استهلاك فردي واستهلاك جماعي الفردي هو الذاتي والشخصي الخاص بفرد معين بينما الجماعي
هو استهلاك مخصص لمجموعة افراد او للمجتمع ككل مثل النقل العمومي والطرق .

كما يمكن تصنيفه حسب القطاع كاستهلاك القطاع الحكومي و الاستهلاك القطاع العائلي و
الاستهلاك الاستثماري او قطاع المؤسسات .

وتوجد أنواع اخرى من الاستهلاك مثل الاستهلاك الرشيد و الاستهلاك المظهري و الاستهلاك
المستدام او المسؤول و غيرها .

يعتقد كينز ان الاستهلاك هو محرك عجلة الاقتصاد وواحته ذلك ازمة الكساد 1929 الذي كان فيها
فائض انتاج ثم كساد ثم تسريح للعمال ثم افلاس فبطالة لذلك اعتقد انه يجب التأثير على الاستهلاك
لأنه اذا بيع كل ما انتج فالمصانع ستواصل العمل ولكن الاستهلاك يتطلب وجود الدخل وهنا يطالب
كينز بتدخل الدولة لخلق مناصب الشغل وتوزيع الدخل لكي تتحرك عجلة الاقتصاد ، وبالتالي عاجل
كينز ازمة الكساد عن طريق الطلب الكلي و بعث الاستهلاك كما يعتقد كينز ان الاقتصاد لايميل الى
التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيك بل يجب تدخل
الدولة ومن هنا فان كينز مع تدخل الدولة في بعض المجالات الا انه ليس اشتراكي فهو ليبرالي تدخلية .

2.3 دالة الاستهلاك حسب كينز

الدخل = الاستهلاك + الادخار و هي معادلة الاستهلاك لكينز

Y : الدخل

C : الاستهلاك

S : الادخار

وتشير الدراسات الاقتصادية ان كلاً من الاستهلاك والادخار يعتمدان بشكل أساس على الدخل ، وتعرف العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل بدالة الاستهلاك (Consumption Function) وهذا المفهوم ابتدعه كينز على الافتراض ان هناك علاقة تجريبية وخطية بين الدخل والاستهلاك ¹.

دالة كينز للاستهلاك $C = f(y)$

اما الميل المتوسط للاستهلاك (Propensity to Consume – APC) فهو نسبة الدخل المخصصة للاستهلاك $\frac{C}{Y}$

اذا كان الميل للاستهلاك يساوي 1 الاسرة تستهلك كل دخلها

اذا كان الميل للاستهلاك اكبر من 1 الاسرة تستهلك اكبر من دخلها

اذا كان الميل للاستهلاك اقل من 1 الاسرة تستهلك اقل من دخلها و يوجد ادخار.

¹ جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، دار كلمة الامارات العربية المتحدة، 2010، ص117

وأخيراً فان كينز لم ينكر دور العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك ، ولكنه أوضح بأن دورها أقل من الدخل ، و تم قسمها الى عوامل ذاتية مثل البخل ، التحوط للمستقبل ، العمر ، الأذواق ، التركيب العمري .. ، وعوامل موضوعية مثل الثروة ، الكسب المالي ، سعر الفائدة .
ومن الميل المتوسط للاستهلاك يستخرج كينز الميل الحدي للاستهلاك .

ويحتل الميل الحدي للاستهلاك أهمية في الدراسة الاقتصادية وهو يعني الزيادة في الاستهلاك عندما يزداد الدخل بوحدة واحدة $\frac{dC}{dY}$.

ولكي يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من واحد يجب ان يكون زيادة الاستهلاك أقل من زيادة الدخل وقد أوضح كينز ان الاستهلاك يزداد كلما ارتفع الدخل ، ولكن الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة في الدخل ، لذا فان كينز افترض أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك تكون أكبر من صفر وأصغر من الواحد الصحيح ¹.

مثال :

عندما يكون الدخل مساوياً الى 100 وحدة نقدية ، فان الاستهلاك هو 80 وحدة نقدية والمتبقي 20 وحدة نقدية يذهب الى الادخار ، أما اذا ارتفع الدخل الى 180 وحدة نقدية فان الاستهلاك سوف يرتفع الى 140 وحدة نقدية ، ويمكن ان نحصل على الميل الحدي للاستهلاك وفق للآتي :

$$0,75 = \frac{140-80}{180-100}$$

وبما ان دالة الاستهلاك دالة خطية متزايدة فالميل الحدي للاستهلاك دائماً ثابت .

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سابق، ص 214

3.3 العوامل المؤثرة على الاستهلاك

تتمثل في ¹:

- العوامل الشخصية

مثل الادخار للمستقبل او لظروف شخصية طارئة

- العوامل الموضوعية

الثروة: زيادة الثروة تؤدي الى زيادة الاستهلاك

الدخل: زيادة الثروة تؤدي الى زيادة الاستهلاك

مستوى الاسعار: ارتفاع الاسعار يؤدي الى انخفاض الاستهلاك والعكس

معدل الفائدة: ارتفاع معدل الفائدة على الادخار يؤدي الى انخفاض الاستهلاك والعكس

التوقعات: التوقعات المتشائمة تؤدي الى انخفاض الاستهلاك والعكس التوقعات المتفائلة تؤدي الى ارتفاع الاستهلاك.

الضرائب: ارتفاع معدل الضرائب يؤدي الى انخفاض الاستهلاك والعكس

العادات والتقاليد: تؤثر في الثقافة الاجتماعية والثقافة الاستهلاكية للشعوب وفي انماط واشكال الاستهلاك.

4. الاستثمار

لا يعد مفهوم الاستثمار جديدا بل هو مفهوم تطرقت له عدة مدارس و نظريات أهمها النظرية الكنزوية. كما تطرق لهذا المفهوم عدة باحثين. و نذكر من بينهم الاقتصادي سامولسون SAMUELSON و ماسي MASSI. كما لا ننسى أن الاستثمار له علاقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية

¹ جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد، دار كلمة الامارات العربية المتحدة، 2010

الكلية كالدخل، الادخار و سعر الفائدة و بالتالي هنا أيضا اختلفت آراء الاقتصاديين خاصة حول العلاقة و الآثار المترتبة عن تداخل هذه المتغيرات فيما بينها.¹

1-4 ماهية الاستثمار:

الاستثمار بشكل عام ،ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها حسب تعدد الاقتصاديين في هذا السياق سنحاول إعطاء بعض التعاريف الخاصة به.

1-4-1 تعريف الاستثمار :

الاستثمار لغة : في المعاجم اللغوية مشتق من كلمة ثمر يثمر استثمارا و تعني جني ثمار ، وفي لسان العرب الثمر أنواع المال وجمع ثمر ثمار وثمر الشجر خرجت ثماره .

فكلمة الاستثمار على هذا تعني طلب الثمر و الحصول على نتائجه.

اما في معجم اللغة العربية فقد ورد الاستثمار بانه استخدام الأموال في الإنتاج ، اما مباشرة بشراء الآلات و المعدات ،او بطريقة غير مباشرة كسواء الأسهم و السندات.²

يمكن تعريف الاستثمار على النحو التالي: "يقصد بالاستثمار، التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية مفيدة ولفترة من الزمن قصد الحصول على تدفقات مالية ومستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم و ذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات " ويمكن تعريفه على النحو التالي:³

"الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية من أجل الحصول على منفعة مستقبلية أكبر مع تحمل المخاطر " من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريفنا الخاص وهو ان الاستثمار هو تنمية لرأس المال في شكل مشروع اقتصادي او أصول رأس مالية مادية مالية حقيقية او معنوية .

¹ عروف عفيفة ، الاستثمار في تكوين الموارد البشرية و اثاره على تحسين الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري قسنطينة ، مذكرة مقدمة لئيل شهادة الماجستير في علوم التسيير مدرسة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة ، 2009، ص30

² ادريس بن عمر النافع ، الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية ، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، ص 11، 2021

³ محمد مطر : إدارة الإستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية ، دار وائل للنشر - الطبعة الرابعة ، عمان - الأردن 2006

العائد على الاستثمار ومخاطرة الاستثمار مفهومان مترابطان لا يمكن تفسير أحدهما بمعزل عن الآخر فالعائد على الاستثمار هو بمثابة المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الأموال التي يدفعها من أجل حيازة أداة الاستثمار

أما المخاطرة فتنشأ عن ظاهرة حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار. ذلك لأن الأهداف التي يسعى إليها المستثمر، يرتبط مدى تحققها عادة بتدفقات نقدية مستقبلية ينتظم الحصول عليها من استثماره ولأن احتمال تحقق هذه التدفقات مرهون بعوامل خارج نطاق سيطرة المستثمر، لذا يصبح من المستحيل افتراض تحقق هذه التدفقات بدرجة 100% ومتى انخفض احتمال تحقق هذه التدفقات النقدية التي يتوقعها المستثمر زادت درجة المخاطرة ارتفاعاً أي أن عنصر العائد والمخاطرة في علاقة طردية بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى على استثماراته عليه أن يعد نفسه لتحمل درجات أعلى من المخاطرة والعكس.¹

من جانب آخر، توجد علاقة موجبة بين المخاطرة و البعد أو الأفق الزمني للاستثمار فكلما طالت الفترة الزمنية لتحقيق التدفقات النقدية تزداد درجة المخاطرة و العكس صحيح.

2-1-4 علاقة الاستثمار بمختلف المتغيرات الاقتصادية :

لقد اختلف الاقتصاديون حول مفهوم الإستثمار وكذلك الشأن بالنسبة للعلاقة التي تربط الإستثمار بمختلف العوامل و المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، فهو يتأثر ويؤثر أحيانا على مجموعة كبيرة من المتغيرات كالإدخار ، الإستهلاك ، سعر الفائدة ، السوق ، الدخل و عموما على الدورة الاقتصادية.

-الاستثمار و الادخار :

¹ محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 21

من الضروري فهم العلاقة التي تجمع بين الاستثمار والادخار من زاوية معينة قد يبدو أن الاستثمار و الإدخار أمرًا واحدًا في علاقتهما بالدخل الوطني أو بالناتج الوطني مع ذلك فيمكن التمييز بينهما. بالنسبة لكينز يرى أن الإدخار يساوي الاستثمار حيث يعرف كينز الادخار "إنه يعادل حصيلة المبيعات الكلية مطروحا منه حصيلة مبيعات السلع الاستهلاكية". وطبقا لهذا المفهوم نجد أن الادخار يحدد عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الإنفاق على الاستهلاك}$$

ان للاستثمار علاقة وطيدة مع الادخار من ناحية ومع الاستهلاك من ناحية اخرى .

فالادخار هو ما يتبقى من الدخل بعد الانفاق الاستهلاكي

$$Y = C + S$$

Y الدخل

C الاستهلاك CONSUMPTION

S الادخار SAVING

وبعدها يوجه هذا الادخار الى الاستثمار

$$Y = C + I$$

I الاستثمار INVESTMENT

والعلاقة بين الادخار والاستثمار هي علاقة تمويلية فالادخار يمول الاستثمار اي ان مدخرات الافراد

(رأس المال النقدي) (توجه الى الانفاق على شراء سلع استثمارية (رأس مال حقيقي).

و يعرف كينز الاستثمار بأنه : "قيمة الإنتاج الحالي من السلع الرأسمالية و قيمة ما يضاف إلى المخزون

من السلع النهائية". و منه نستخرج المعادلة التالية :

الاستثمار = الناتج - الناتج من السلع الاستهلاكية

و بما أن الدخل يساوي الناتج و الإنفاق على الاستهلاك يتعادل مع قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية فإن هذا يؤدي إلى تساوي الإدخار و الاستثمار.

أما بالنسبة للحالة الثانية أين نفصل بين الاستثمار و الادخار باعتبار أن علم الاقتصاد لا يتعامل مع كميات اقتصادية محاسبية و لكنه يتعامل بالدرجة الأولى مع وحدات اقتصادية لها سلوك اقتصادي . و بصفة عامة فإن الوحدات التي تقوم بالادخار تختلف عن الوحدات التي تقوم بالاستثمار يخضع سلوك كل منها إلى دوافع مختلفة و لذلك من الضروري التفرقة بين الأمرين.

يمكن القول أنه يوجد قطاعين : قطاع العائلات و المؤسسات، أما قطاع العائلات، فهو يستخدم جزء من دخله للحصول على سلع استهلاكية و الجزء الباقي هو الإدخار، أما الاستثمار فهو عملية مرتبطة بالإنتاج يقوم بها قطاع المؤسسات و نظرا أن المؤسسات تكون في حاجة إلى الاقتراض من العائلات للقيام بالاستثمار، لذلك يقال عادة أن الادخار يمول الاستثمار، و يختلف سلوك العائلات من حيث الدوافع في تحديد حجم ادخارهم و استهلاكهم عن الدوافع التي تحكم المؤسسة في تحديد حجم استثماراتها لذلك فإن التفرقة بين الادخار و الاستثمار أساسية لأن الاعتبارات التي تؤثر في عملية الإدخار تختلف عن الاعتبارات المؤثرة في قرارات الاستثمار، على أن هذا لا يمنع من أنه هناك دائما مساواة بين المدخرات و الاستثمارات المحققة.

-الاستثمار و سعر الفائدة :

من أجل تحليل مختلف العوامل المؤثرة على الاستثمار يجب أن نفهم قبل كل شيء العلاقة الموجودة بين سعر الفائدة والاستثمار.

هذه العلاقة تعتبر هامة جدا كون أنه عن طريق سعر الفائدة تقوم الدول بالتأثير على الاستثمار. يرى كينز أن سعر الفائدة مفهوم ليس له صلة بالادخار و لا بالاستثمار بل هو على علاقة مباشرة بالطلب و العرض على النقود في اقتصاد ما.

فسعر الفائدة يؤثر على تكلفة الفرصة البديلية في المشاريع الاستثمارية؛ فإذا كانت المؤسسة تضطر إلى الاقتراض، فإن سعر الفائدة هنا يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما. أما إذا كانت المؤسسة تستخدم أرصدها المالية، فإنها تتنازل عن الفائدة التي يمكن أن تجنيها لو أنها أقرضت هذا المال إلى شخص آخر بدلا من استثماره. وبالرغم أن الاستثمار قد يكون أقل حساسية لسعر الفائدة من التغيرات في الطلب لاستهلاكي، فإن سعر الفائدة له أثر على الاستثمار خلال الأوقات العادية على الأقل.

يرى كينز في انخفاض معدل الفائدة، أحد شروط نمو الاستثمارات الرأسمالية و في إلغائها كليا على المدى الطويل، الطريق الأمثل للقضاء على جميع مصاعب الرأسمالية، حسب كينز إذا أقبل المستثمرون على المشاريع الإنتاجية، فعليهم مقارنة سعر الفائدة بالكفاءة الحدية لرأس المال لأنه في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، فإن الأرباح تقل، و بالتالي لا يصبح هناك حافز للاستثمار.

يمكن من خلال ما سبق، القول بأن المستثمرين يقبلون على الاستثمار لو أن الكفاية الحدية لرأس المال تزيد عن سعر الفائدة السائد في السوق، أي المقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار (I) و بين (I) معدل الفائدة الذي سوف يدفعه المستثمر لو افترض مبلغ من المال.

فطالما يظل معدل العائد الحيز من معدل الفائدة أي $r > i$ ، كون في صالح المستثمر الزيادة في طلب الأموال لاستثمارها لأن ذلك يمكنه من تحقيق ربح صافي موجب $r - i > 0$.

ولكن في حالة زيادة الاستثمار يؤدي هذا إلى انخفاض فعالية و بالتالي يمكن للمستثمرين الاستمرار في

زيادة الاستثمار إلى أن يساوي معدل العائد بسعر الفائدة $r = i$

و كل استثمار إضافي يعد هذا تنتج عنه خسارة فيصبح $r - i < 0$.

و من خلال هذا نقول أنه إذا انخفض معدل الفائدة (i) ليصبح أقل من معدل المدودية (I) يكون المستثمر في وضع يمكنه من زيادة الاستثمار.

-الاستثمار، الدخل القومي و الضرائب :

تعتبر الضرائب مصدر أساسي و رئيسي تعتمد عليه الحكومات لتمويل الخزينة العامة و ذلك من خلال سياسة ضريبية محكمة ، كما يعتبر الاستثمار من أهم العوامل التي تتأثر بالضرائب و بالدخل القومي حيث أن الدخل القومي يؤثر على الاستثمار بأنه كلما كان الدخل مرتفعاً أدى إلى زيادة الاستثمار و هذا من خلال ما يلي :

في حالة ارتفاع الطلب على السلع المنتجة و بالتالي الزيادة على طلب الاستثمار و بالتالي فإن ارتفاع في الدخل القومي بمقدار (ΔY) يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية و منه الزيادة في الاستثمار و بالتالي فإن هناك علاقة متعدية بين زيادة الدخل و زيادة حجم الاستثمار.

إذن هناك علاقة طردية بين الزيادة في الدخل القومي و الزيادة في حجم الاستثمارات، لكن العلاقة العكسية بالنسبة للضرائب و الاستثمار حيث أن الضرائب هي وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تطبقها الدول و كلما زادت نسبة الضرائب في البلاد، نقص حجم الاستثمار.

فقد تؤدي سياسة ضريبية معينة إلى تشجيع الاستثمارات أو إلى انخفاضها و ذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال، حيث أن الإعفاءات الضريبية تكون في صالح الاستثمار و زيادة الأعباء الضريبية تؤدي إلى العزوف على الاستثمار.

يمكن أن نقول أن لجوء دولة ما إلى مصدر جبائي لتمويل الاستثمار هذا دليل على عدم قدرتها على الاقتراض. و الاستثمار كما سبق و أن ذكرنا هو العلاقة التي تربط بين المردودية المحققة من خلال المشروع و التكلفة الإجمالية له و في هذه الحالة تلعب الضريبة دوراً مباشراً في التأثير على المشروع حيث أنها تنقص من مردودية المشروع و بالتالي فإنها تغير قرار الاستثمار.¹

2.4 أنواع الاستثمار

¹ عروف عفيفة ، مرجع سابق ، ص 44

يصنف الاستثمار تبعاً للمجالات التالية :¹

حسب الأصل الاستثماري :

- مادي و يسمى أيضا الاستثمار الحقيقي و يكون ملموس مثل الأراضي المباني العقارات المصانع الآلات المواد الأولية او المخزون السلعي .
- مالي توظيف راس المال في اصول و أوراق مالية في صورة أسهم وسندات
- معنوي غير ملموس مثل براءات الاختراع و الاستثمار البشري في الصحة و التعليم .

حسب الحيز الجغرافي :

- محلي يكون داخل الدولة .
- دولي خارج الدولة وينقسم الاستثمار الدولي الى استثمار اجنبي مباشر من خلال انشاء مشروع او شراء أصول حقيقية في دولة اجنبية و استثمار اجنبي غير مباشر من خلال شراء حصص او سندات في شركة اجنبية .

حسب الهدف من الاستثمار :

- استثمار تجديد الأصول الغرض منه تخفيض تكاليف الإنتاج في المستقبل بسبب تحديث المعدات و تحسين التقنيات من اجل زيادة القدرة التنافسية .
- استثمار توسعي اقتحام أسواق جديدة توسيع الإنتاج و فتح فروع جديدة او منتجات جديدة او آلات جديدة و عمالة إضافية .

●

¹ محمد غياث شيخة، الاستثمار الميادئ الأدوات المخاطر التقييم، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ، 2021 ، ص 60

3.4 محددات الاستثمار

✓ سعر الفائدة: ان الكثير من الانفاقات الاستثمارية يتحقق عن طريق الاقتراض وبذلك فان سعر الفائدة عن القروض الممنوحة يعبر عن سعر اقتراض النقود وهكذا تكون العلاقة بين سعر الفائدة و الاستثمار علاقة عكسية كلما زاد سعر الفائدة عن الاقتراض او الاستثمار ينخفض الاستثمار.

✓ التوقعات: ان ثمار الاستثمار لا تأتي مباشرة بل يجب انتظارها طوال عدة دورات انتاجية فالقرار الاستثماري الذي يتخذه المستثمر حاليا هو في الواقع تصرف يترجم ثقة المستثمر في المستقبل. اما إذا كانت نظرتة تشاؤمية للمستقبل فهذا يؤدي به الى تخفيض انفاقه الاستثماري.

✓ مستوى الارباح: اذا حققت المؤسسة ارباحا كبيرة وقررت احتجازها بشكل كلي او جزئي فستكون مصدرا للاموال الاستثمارية.

✓ معدل التغير في الدخل عندما يرتفع مستوى الدخل القومي يكون هناك استثمار من اجل الزيادة في الانتاج.

4. 4 مخاطر الاستثمار

يمكن تقسيم هذه المخاطر الى مخاطر داخلية مثل أخطاء التسيير و المشاكل المالية الداخلية و اضرابات العمال و مخاطر خارجية عبارة عن الازمات الاقتصادية العامة التضخم و تغيرات اسعار الفائدة او الصرف.

أولاً: المخاطر المنظمة:

ويعتبرها بعض المحللين مخاطر كلية لكونها تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظام المالي العام، وليس المشروع الاستثماري بحد ذاته دور رئيسي فيها، فهي تؤثر على المستثمرين كافة دون استثناء والتنوع

الاستثماري حالياً ليس حلاً جيداً وإنما يخفف من حدتها قياساً ببعض العوامل والمتغيرات. وتعد التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مسببات لهذه المخاطرة المنظمة من خلال أسعار معظم الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وهذه المخاطر هي:¹

مخاطر أسعار الفائدة:

لتقلبات أسعار الفائدة أثرها على أرباح المستثمر، فلو فرضنا أن شخصاً وظف أمواله في مشروع استثماري وبعد فترة معينة ارتفعت أسعار الفائدة، فإن ذلك سوف يؤثر سلباً على حجم العائد. ومن هنا فكرة التذبذب في أسعار الفائدة يعمل على زيادة الفجوة والفرق في العوائد التي سيتحققها المستثمر بين انخفاض وارتفاع لسعر الفائدة مما ينصح بثبات سعر الفائدة أو عدم تذبذبها بشكل كبير حتى يستمر وضع المستثمر أي أنها مخاطر تتعرض الموقف المالي للمصرف لتغيرات في أسعار الفائدة.

ونلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة كلما اتجه أو توجه المستثمرين نحو الودائع والحسابات البنكية نظراً لضمان الفائدة دون مخاطرة مما يسبب خسارة في تعاملات الأوراق المالية وهذه الخسارة هي مقدار المخاطرة. ذلك الأمر الذي ارتفعت أسعار الفائدة على السندات سيتوجه المستثمرين للتعامل بها على حساب الأسهم مما يعظم مخاطرة الأسهم بانخفاض أسعارها في السوق نظراً للإقبال على التعامل بالسندات.

مخاطر السوق:

إن تعرض السوق للهزات والاختيارات المفاجئة وتقلب أسعاره فجأة بالانخفاض سيؤثر على المتعاملين نتيجة عمليات المضاربة التي تعمل على عدم الاستقرار وتؤثر على أحجام التداول تبعاً لسلوكات المستثمرين التي تنعكس على السوق، فمخاطر السوق العامة تكون في الأسعار وفي السياسات على المستوى الاقتصادي ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها.

¹ محمد الفانح محمود بشير، التمويل و الاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى مصر، 2008، ص 165

تعكس مخاطر السوق إدراك المستثمرين واستيعابهم لمعلومات معينة قد تكون خاصة بحوادث ملموسة، كتوقع لانخفاض الأرباح للشركات أو توقع انخفاض سعر العملة أو توقع حدوث كساد، بالمقابل تتعلق الحوادث غير الملموسة بسلوكولوجية التي تتعلق بردود الفعل غير المبنية على أساس منطقي من طرف المستثمرين، أو أحياناً ردود الفعل المبالغ فيها لحوادث معينة.

مخاطر التضخم والائتمان:

إن التضخم وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقد سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى مأزق مالي وعبء عسير مالي كذلك لصاحب المشروع جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية نتيجة الاقتراض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة نظراً لتغير القوة الشرائية للنقد، لأن كل ارتفاع في معدلات التضخم يعني انخفاض القوة الشرائية مما يدفع المستثمرين للتنازل عن أسهمهم وسنداتهم خوفاً من انخفاض أكبر قد يتحقق بكبده خسائر أكبر هي المخاطرة المتوقعة)

ثانياً: المخاطر غير المنتظمة:

هي المخاطر الخاصة بالمشروع وتأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مشروع دون غيره لذلك يمكن تجنبها من خلال التنويع و تتمثل هذه المخاطر في :

مخاطر الصناعة مرتبط بنوع الصناعة مثل ظهور أنواع منافسة أو تكنولوجيا و معدات جديدة مما يؤثر على المشروع و انتاجيته مقارنة بغيره

مخاطر قانونية ظهور قوانين جديدة لا تكون في صالح المشروع فيخسر المشروع او يتوقف .

مخاطر اجتماعية تغير اذواق المستهلكين مثلاً.

مخاطر مالية وإدارية داخلية متعلقة بسوء التسيير تؤثر على اتخاذ القرارات ومخاطر السيولة وهيكل رأس مال الشركة.

5. الادخار

- انطلاقاً من معادلة كينز الادخار هو الفرق بين الدخل والانفاق الاستهلاكي .

- الادخار هو الاحتفاظ بجزء من الدخل كاحتياط للظروف المستقبلية .

عند الكلاسيك الادخار يتحول الى استثمار اي انه يوجه لشراء سلع رأس مالية و تجهيزات ومن يحفز الافراد على الادخار هو سعر الفائدة وهو من يعادل بين الادخار و الاستثمار .

فسعر الفائدة هو مقابل استخدام رأس المال ، اما كينز يعتبر الادخار الجزء الغير موجه للاستهلاك من الدخل وان الدخل هو من يعادل بين الادخار و الاستثمار .

اما النيوكلاسيك فيرون ان هناك عنصرين مؤثرين في الادخار تتمثلان في الثروة والدخل اضافة الى سعر الفائدة الذي يحفز على الادخار .

من الضروري التفرقة بين الادخار و الاكتناز حيث ان الادخار يمول الدورة الاقتصادية و يتحول الى استثمار ويدر عائداً، بينما الاكتناز لا يمول الدورة الاقتصادية و لا يتحول الى استثمار و لا يدر عائداً فتستطيع القول اذا ان الادخار اذا نافع للاقتصاد بينما الاكتناز ضار للاقتصاد .

1.5 أنواع الادخار

يغطي الادخار كظاهرة اقتصادية واجتماعية بأهمية كبرى لمساهمة في تحقيق أعلى مستوى رفاهية واستقرار للفرد والدولة، ومن ثم أصبح الادخار عملية اقتصادية تمول المشاريع الاستثمارية التي تعود بمنافع على غالبية أفراد المجتمع. وقد يكون الادخار اختيارياً أو إجبارياً:¹

الادخار الاختياري وهو الذي يقوم به الفرد طوعاً واستجابة لإرادته ورغبته. وتساهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الادخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتنميته، ودعم الضمانة والثقة بالادخار، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.

¹ خالد السيد محمد عبد المجيد موسى، شرح نظام التأمينات الاجتماعية السعودي الجديد ولائحته التنفيذية، مطبعة القانون و الاقتصاد الرياض ص

والادخار الإجباري وهو ما يُجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث. مثل الأرباح المحتجزة و اقتطاعات الضمان الاجتماعي .

ويقصد بالادخار تجنب جزء من دخل الفرد مع المحافظة على هذا الجزء لوقت الحاجة إليه من أجل تجنب العواقب غير المرغوب فيها لتحقيق الأهداف التي ينشدها في حالة مرضه أو شيخوخته أو تعطله عن العمل أو إعالة أولاده في حالة وفاته.

2.5 محددات الادخار

الدخل :علاقة طردية مع الادخار كلما زاد الدخل زاد الادخار .
 سعر الفائدة على الادخار: علاقة طردية مع الادخار كلما ارتفعت أسعار الفائدة على الادخار ازداد حجم الادخار والعكس .
 حجم الثروة : كلما ازدادت الثروة ازداد حجم الادخار .

3.5 دوافع الادخار عند كينز

لقد قسم كينز هذه الدوافع الى قسمين: قسم اقتصادي و قسم اجتماعي حيث ترغم هذه الدوافع الأفراد على تقليص استهلاكهم من الدخل لصالح الادخار و هي:

1- الدوافع الاقتصادية :

-التغيرات في وحدة الأجر

-التغيرات غير المتوقعة في قيم رأس المال

-معدلات التضخم

-التغيرات في السياسة المالية (الضرائب) و توقعات العلاقة بين مستويات الدخل الحالية و المستقبلية.

2- الدوافع الشخصية:

وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 04 دوافع الادخار عند كينز

الدافع	الشرح
الحيلة	مقابلة الحوادث غير المتوقعة و الطارئة مرض حادث مرور ...
الاحتياط	مقابلة الحوادث المتوقعة مثل الشيخوخة تعليم الأطفال السفر
الاعتزاز	ترك ارث او ثروة للأهل والابناء
الفائدة	الفرد يفضل استهلاك حقيقي أكبر في المستقبل عن مجرد استهلاك أقل في الوقت الحالي عن طريق الفائدة البنكية مثلاً او زيادة في رأس المال
المبادرة و الاستقلالية	التفكير في اهداف تجارية محددة او غير محددة

المصدر: جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، دار كلمة الامارات العربية المتحدة 2010، ص 249

الوحدة الرابعة : الاعوان الاقتصاديون و الدورة الاقتصادية

يقصد بعون اقتصادي كل شخص طبيعي او معنوي يمارس نشاطا اقتصاديا. حسب الاقتصاديين يتشكل المتعاملون الاقتصاديون من خمس فئات اساسية:

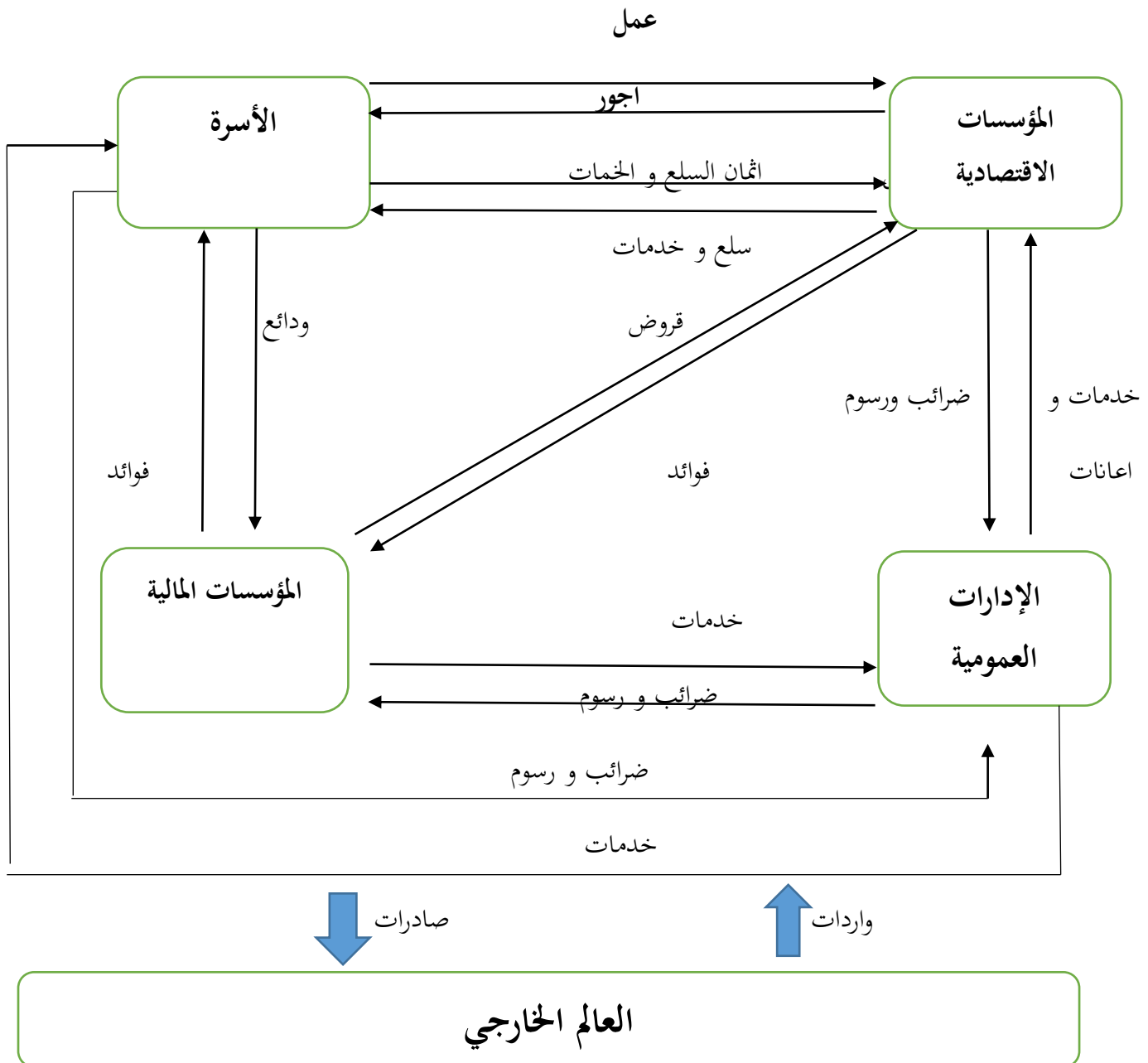
1. العائلات وتتكون من شخص او مجموعة من الافراد تعيش تحت سقف واحد وتستهلك ما تنتجه المؤسسات كما تقوم بعمليات الادخار في المؤسسات المالية وتقدم العمل للمؤسسات مقابل الاجر.
2. المؤسسات الانتاجية هي المؤسسات التي تنتج السلع والخدمات التي توجه للأسواق قصد اشباع الطلب.
3. المؤسسات الادارية وتسمى ايضا الادارات العمومية وتشمل الدولة والمجموعات المحلية التي تمول الجانب الاجتماعي وتنتج السلع والخدمات التي توجه الى الاستهلاك الجماعي.
4. المؤسسات المالية هي المؤسسات التي تقوم بجمع المدخرات واعادة توزيعها في شكل قروض.
5. الخارج مجموع الدول الاجنبية التي يتعامل معها الاقتصاد الوطني عن طريق التصدير والاستيراد.

تعتبر الدورة الاقتصادية عن العلاقات الموجودة بين الاعوان الاقتصاديون من خلال تبادل تدفقات نقدية و حقيقية و يبين الشكل (03) اتجاه حركة التدفقات النقدية في النظام الاقتصادي بين مختلف القطاعات (الأسر او القطاع العائلي، المؤسسات الاقتصادية القطاع الحكومي وقطاع البنوك و العالم الخارجي).

حيث ينفق القطاع العائلي ما يحصل عليه من دخول على شراء السلع والخدمات لصالح القطاع الخاص، أو على شكل ادخارات لصالح قطاع البنوك، وتدفع بعضها على شكل ضرائب لصالح القطاع الحكومي، بينما ينفق المشروعات بعض النقود على شكل عوائد بدل استخدام عناصر الإنتاج تدفع لصالح القطاع العائلي أو الأفراد، وينفق القطاع الحكومي وقطاع البنوك على المشاريع والخدمات لصالح

القطاع الخاص كما هو موضح أدناه القطاع الحكومي يدفع بكمية من النقود إلى القطاع الخاص على شكل إنفاق حكومي (مشاريع وخدمات) القطاع الخاص يدفع بكمية من النقود إلى القطاع العائلي على شكل عوائد نظير استخدام عناصر الإنتاج. إن القطاع العائلي يدفع كمية من النقود إلى القطاع الحكومي على شكل ضرائب، وفي نفس الوقت يدفع كمية من النقود إلى قطاع البنوك على شكل مدخرات. ثم يدفع قطاع البنوك هذه النقود للقطاع الخاص على شكل استثمارات و قروض. العلاقات بين العالم الخارجي و الدولة تكون في صورة تدفق للصادرات والواردات .

الشكل رقم (03) الدورة الاقتصادية



المصدر: من اعداد الأستاذة بناء على ما سبق

الوحدة الخامسة – السوق آليات تحديد الأسعار

1. السوق

السوق هو مكان التقاء العرض او الطلب (البائعين او المشترين) على سلعة او خدمة معينة مع تحديد السعر.

وتحصل المؤسسة على عناصر الانتاج من اسواق عوامل الانتاج وهي:

سوق السلع والخدمات وتحصل المؤسسة من خلاله على المواد الاولية وتبيع فيه انتاجها من سلع وخدمات تامة.

سوق العمل وتحصل المؤسسة من خلاله على الموارد البشرية (العمال)

سوق المال وتحصل المؤسسة من خلاله على الاموال ويتمثل في البنوك و البورصات والمؤسسات المالية.

اذا فالعلاقة بين المؤسسة و السوق هي علاقة تكاملية فالمؤسسة تحصل من السوق على مواردها و تعرض فيه سلعتها و خدماتها للبيع.

اذا للسوق وظيفتين اساسيتين:

✓ تحديد السعر

✓ عرض السلع و الخدمات و المنافسة بين المنتجين

1.1 هيكل السوق

يمكن تقسيمها الى مجموعتين:

● سوق المناقصة التامة

- سوق المنافسة غير التامة وهذه السوق تنقسم بدورها الى ثلاث مجموعات :

✓ سوق الاحتكار التام

✓ سوق المنافسة الاحتكارية

✓ سوق احتكار القلة

- سوق المنافسة التامة هي نموذج نظري يبسط لنا الواقع ويسهل تفسيره وفهمه و هو يعتبر

سوق مثالي يستخدم كاساس لفهم الاشكال الأخرى من الأسواق. تتسم المنافسة التامة بالخصائص الآتية¹:

-وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين للسلعة.

ذلك ينطبق على السلع التي يتعامل بها كل من البائعين والمشتريين تكون صغيرة لدرجة كبيرة بحيث لا يكون لأيٍ منهم التأثير على السعر السائد في السوق وبالتالي يتقبل كل منهم هذا السعر كما هو ويتعامل على أساسه. لذا يسود في هذا السوق ما يسمى سعر المنافسة — وهو سعر لا تتحدد في السوق وعليه يكون كل منتج في السوق آخذاً للسعر ، ومثال ذلك عدم قدرة مزارع قمح واحد من التأثير على سعر القمح في السوق.

-تجانس السلع المنتجة والمباعة في السوق.

تنتج الوحدات المنتجة سلماً متجانسة أو متماثلة بحث لا يمكن للمشتريين التمييز بين سلعة أخرى. وبالتالي فإن السلعة التي ينتجها ويبيعها هذه الوحدات تعتبر بدائل كاملة لبعضها البعض. وعليه وجود التمايز في السلع يسقط جميع صور المنافسة غير السعرية مثل الإعلانات وأفضلية الموقع والاختلاف في النوعية وغيرها.

-حرية الدخول والخروج من السوق.

يعني عدم وجود قوى من أي نوع تمنع الدخول إلى السوق والخروج منه، فعناصر الإنتاج تنتقل بحرية تامة

¹ كاظم محمد نوري، الشمري محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، ص 27، 2008

لإنتاج سلعة ما أو أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى. وهذا يعني أن عناصر الإنتاج إضافية قد تجذب للصناعة التي تتوافر فيها الحوافز الاقتصادية اللازمة وانتقال عناصر الإنتاج إلى الصناعة قد يكون على شكل مشروعات جديدة تدخل الصناعة فتزيد عدد المشروعات الموجودة ما يؤدي إلى توسع أو زيادة الناتج الكلي.

- المعرفة التامة بأحوال السوق

يعني أن جميع المتعاملين في السوق من بائعين ومشتريين يكونون على علم ودراية تامة بظروف العرض والطلب من حيث الكميات المعروضة والمرغوبة وأسعار السلع وعناصر الإنتاج وأنواع السلع وتكاليف إنتاجها وأرباحها. هذا الشرط يكون في ضرورة وجود سعر موحد للسلعة يتبع وتشتري به ويسود في جميع أنحاء السوق ويقبل به جميع المتعاملين. وإذا دققنا في هذا الشرط فإننا سنلاحظ أنه يجب في الواقع توفير جميع البيانات والمعلومات عن السوق للبائعين والمشتريين في أسواق السلع المختلفة.

لقد اتضح لنا بأن سوق المنافسة التامة يتميز بوجود عدد كبير من المنتجين الذين ينتجون سلعة متجانسة، وأن كمية الناتج لكل منهم تكون صغيرة قياساً لحجم الكلي للناتج في السوق، لا تمكنه من التأثير على السعر السائد، وعليه أن يقبل السعر كما هو محدد في السوق، لذلك فإنه يمكنه أن يبيع أية كمية يرغب بها ولكن عند السعر السائد (وهو سعر السوق) الذي لا يستطيع تغييره.

• الاحتكار التام Pure Monopoly

يعدّ الاحتكار التام نقيضاً للمنافسة التامة، وكلاهما يمثلان حالتين متطرفتين تقع بينهما المنافسة الاحتكارية والمنافسة القليلة. إن دراسة هذه الحالات المتطرفة تساعدنا كثيراً على فهم الحالات الوسطية والأخرى الواقعية التي يلتبس بها النشاط الاقتصادي عموماً وإمكانية المقارنة بينهما ومعرفة كيفية عملها وأدائها. يمكن تعريف الاحتكار التام بأنه ذلك النوع من الأسواق الذي يتصف بالسمات الآتية:

- وجود منشأة واحدة تقوم بالإنتاج أو يعبر عنها بالمنشأة المحتكرة (Monopolistic Firm).

فالمنشأة المسيطرة في أي صناعة غالباً ما تميل إلى التصرف كمنشأة محتكرة تمثل الصناعة كلها وتحتكر سوق السلعة التي تنتجها أو الخدمة التي تقدمها بحيث أنها المنتج الوحيد لها. ومثال على ذلك إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث نجد في معظم الدول وجود مؤسسة واحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية وبالتالي فإنها تعتبر محتكرة في هذا المجال.

- السلع المنتجة لا مثيل لها في السوق بمعنى أنه لا توجد بدائل جيدة كاملة الإحلال للسلعة المحتكرة فالمنتج يكون وحيداً في السوق .

• المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition market

هي سوق هجينة تتميز بالخصائص التالية :

- وجود عدد كبير من المنشآت العاملة في السوق
- السلع غير متجانسة وبالتالي هي بدائل قابلة للإحلال فيما بينها و قد تتشابه هذه السلع فيما بينها لكن كل منشأة تحاول ان تتميز بسلعتها عن المنشآت الأخرى و هذا ما يميز هذه السوق عن سوق المنافسة التامة اين لايمكن التفرقة بين السلع لتشابهها.
- حرية الدخول و الخروج من السوق فالدخول و الخروج سهل نسبياً لا توجد عوائق و لا قيود لدخول السوق و ان وجدت فهي تكون مفروضة من السلطات و يكون من السهل توفيرها مثل التراخيص الصحية لفتح مطعم جديد مثلاً او تراخيص روضات الأطفال .¹
- التحكم بالسعر نسبياً بسبب تميز المنتجات فيما بينها فاذا اخذنا بعين الاعتبار سوق المياه المعدنية نجد علامات كثيرة قد تختلف في مكوناتها فهناك المياه المعدنية ومياه المنابع ومياه أخرى معدنية وصحية غنية بالمعادن مخصصة للرضع و المرضى .

¹ كاظم محمد نوري ، مرجع سابق ، ص28

• سوق احتكار القلة Oligopoly

يسمى كذلك سوق منافسة القلة حيث يوجد به عدد قليل من المنتجين البائعين يتنجون سلعا قد تكون متماثلة مثل صناعة السيارات بالإضافة القلة المنتجين يتميز هذا السوق كذلك بالاعتماد المتبادل بين المنشآت والاخذ بعين الاعتبار ردود أفعال المؤسسات المنافسة عند تحديد السعر .
وجود عوائق لدخول مؤسسات أخرى لهذا السوق مثل الحجم و السيطرة على الموارد الانتاجية.¹

جدول رقم 05 هياكل السوق

سوق المنافسة التامة	سوق الاحتكار التام	سوق احتكار القلة	سوق المنافسة الاحتكارية
تواجد العارضين والطلبين بأعداد كبيرة. تشابه و تجانس السلع. شفافية السوق اي المعرفة التامة بشروط وقوانين السوق. ● حرية الدخول و الخروج إلى السوق ، مثل سوق الخضار والفواكه	بائع أو منتج واحد للسلعة يحدد السعر عدم وجود بدائل قريبة أو جيدة لسلعة المحتكر . لا توجد حرية دخول منشآت أخرى . وجود تشريعات لمنع الدخول الى السوق. مثل شركة الكهرباء و الغاز سونالغاز .	هو هيمنة بعض الصناعات و السلع من قبل شركات محددة . تباين واختلاف السلع و الاسعار عدد قليل من البائعين و المشترين مثل سوق النفط العالمي السيارات العالمي سوق الاتصالات في الجزائر التي تحتوي ثلاثة متعاملين فقط	تواجد العارضين والطلبين بأعداد كبيرة عدم تجانس السلع وينجم عن ذلك وجود عدد من السلع تشكل بدائل فيما بينها . مثل سوق الشاي و القهوة اللحوم البيضاء و اللحوم الحمراء سوق السلع المحلية والمستوردة الطاقة الكهربائية و الطاقة الشمسية

المصدر : من اعداد الأستاذة بناء لما سبق

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، ص 177

2. آليات تحديد الأسعار

2.1 العوامل المؤثرة على التسعير

السعر هو الشكل الذي يحدد قيمة السلعة بالنقود وفقاً لما تحققه السلعة من منفعة وغالباً ما يكون معياراً للجودة. إن قيمة السلعة تختلف باختلاف الأشخاص والزمن والسوق. لذلك فإن السعر له من أهمية لأنه يشكل الإيراد الأساسي للشركة، فإن دراسة ته تحتاج إلى متخصصين لدراسة السوق والشركة وكافة العوامل المتعلقة بالبيع والتسعير. فالعوامل المؤثرة بالتسعير مختلفة منها ما هو بيد الشركة ومنها ما هو خارج عن سيطرة الشركة، ومن هذه العوامل ما يلي¹:

التكاليف:

التكلفة هي الحد الأدنى للسعر وتشمل تكاليف الإنتاج والتسويق والنقل وغيرها، وعندما تسوق السلعة دولياً يضاف إلى التكاليف الرسوم الجمركية، والتخزين، والنقل، وغيرها.

الموردون:

ان سعر الموردين للشركة له أهمية في تحديد سعر السلعة، لذلك تسعى الشركات للحصول على أفضل الشروط من الموردين والتعامل معهم.

العرض والطلب:

بافتراض ثبات العوامل الأخرى أن زيادة الطلب مع ثبات العرض يؤدي إلى زيادة السعر، والعكس أن زيادة العرض مع ثبات الطلب يؤدي إلى انخفاض السعر. والطلب المرن له تأثير على السعر حيث إذا كان الطلب مرناً فإن زيادة السعر تؤدي إلى انخفاض الطلب الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند وضع السعر.

¹ محمد احمد المغربي، استراتيجية التسويق وتحديات المنافسة، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 263-264

تدخل الدولة:

تتدخل الدولة في كثير من الدول في تحديد السعر الذي تباع به الشركات، أو أنها تؤثر على السعر من خلال فرض الضرائب والرسوم.

2.2 سياسات التسعير

طرق التسعير مختلفة، وتختلف حسب سياسة الشركة، وتقوم الشركة بالتسعير بما يتناسب مع أهدافها الأساسية. ومن أهم الطرق المتبعة في التسعير ما يلي:

• التسعير على أساس التكلفة:

يتم التسعير بهذه الطريقة، على أساس حساب التكلفة الإجمالية ومقدار ما يصيب الوحدة المباعة منها مع إضافة هامش الربح كما يلي:

$$\text{السعر} = \text{تكلفة المنتج} + \text{هامش ربح محدد.}$$

يحدد هامش الربح بمقدار ثابت للوحدة الواحدة أو بنسبة مئوية من التكلفة وفقاً لعوامل تتعلق بحالة السوق أو بمستويات الدخل..

• التسعير على أساس أسعار المنافسين:

تضع الشركة أسعارها وفقاً لهذه الطريقة كأسعار الشركات الأخرى بسبب قلة الإمكانيات أو بسبب عدم الخبرة بالتسعير، وفي حال كون المنتجات لا تتميز كثيراً عن الشركات الأخرى قد تضع سعراً منخفضاً. أما إذا كانت هذه المنتجات متميزة يمكن أن تضع لها سعراً مرتفعاً مقارنة بالمنافسين. السعر يحدد كما ترغب الشركة ذلك، أن المستهلك أصبح على علم بكافة تفاصيل الأسعار ومقارنتها وظروف البيع، فإن لم يكن السعر منخفضاً أو مساوياً فلا يقبل على الشراء.

• التسعير على أساس الطلب : كلما زاد الطلب على السلعة ارتفع سعرها و العكس صحيح.

الوحدة السادسة: النقود

من نمط المقايضة وهو اول شكل من اشكال التبادل الذي عرفته البشرية الى النقود السلعية فالنقود المعدنية والمسكوكات الذهبية والفضية الى النقد الورقي واخيرا نقد الودائع والنقد الالكتروني.

ومع ظهور اول اشكال النقود ظهر كذلك اول شكل من المؤسسات المالية والذي اخذ شكل الصيرفي الذي كان يقوم بمبادلة العملات الاجنبية بالمحلية ويحافظ على ودائع الافراد من الضياع مقابل اصدار شهادات ايداع وتطورت هذه الشهادات لتصبح نقدا ورقيا.

1. التطور التاريخي للنقد

1.1 المقايضة BARTER

وهي اول شكل من اشكال التبادل التي عرفتها البشرية وهي مبادلة سلعة بسلعة مباشرة دون نقد ودون وسيط مثلا 10 كغ قمح ب 20 متر قماش¹. ولكن المقايضة لم تستمر طويلا نظرا لعيوبها وهي: ²

- صعوبة التقدير او التقييم أي صعوبة تحديد نسب التبادل بين السلع خاصة بسبب تعدد السلع فلو كانت هناك سلعتان فقط يسهل تحديد نسبة مبادلة كل منهما بالآخرى.

- عدم القدرة على تجزئة السلع

- صعوبة توافق رغبات الافراد

- تكاليف تخزين السلع

2.1. النقود السلعية ((الممتازة))

¹ Syed Ali Raza, Darakhshan Syed, Syed Rizwan the global evolution changing landscape and future of financial market from traditional to digital , kindle edition ,2025

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، النقود والبنوك الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي الطبعة الاولى مصر 2018، ص07

هي أول شكل من أشكال النقود وكانت على شكل سلع مقبولة اعتاد الانسان استخدامها كوسيط في عملية التبادل وكمثال تعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنقود، واستخدم الهنود الحمر التبغ، بينما كانت نقود أهل الصين في صورة سكاكين كبيرة.¹



الهنود الحمر أهل سيلان



الاعريق



أهل الصين

ظهور سلع لها مكانة في تقدير الآخرين الذين كانوا على استعداد لمبادلتها بالسلع العادية مثل البن، الشاي، الماشية، التبغ، الملح، المعادن، الاصداف، الجلود وغيرها. فكل مجتمع اختار نوعا معينا من السلع يلعب دور النقود غير ان هذه السلع كذلك وجدت المجتمعات صعوبة في استخدامها بسبب صعوبة التخزين التلف وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة.²

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص08

3.1. النقود المعدنية

وجد الانسان في المعادن النفيسة خصائص تجعلها تقوم بدور النقود أفضل من غيرها مثل الندرة الصلابة لا تتآكل قابلة للتجزئة سهلة الحمل والتخزين والقبول العام.

غير ان تداولها كان يتم عن طريق الوزن ونظرا لصعوبة وطول المهمة عمدت الدولة الى سك العملة وتعني تقطيع المعادن الى اجزاء متماثلة من حيث الحجم فظهرت المسكوكات الذهبية والفضية وفي المرحلة التالية اختفت المسكوكات لتحل محلها النقود النائبة.¹

حوالي سنة 600 قبل الميلاد، ظهرت أولى العملات المعدنية في ليديا (تركيا حالياً)، والتي أصبحت أساساً للأنظمة النقدية في العالم. وقد ساعد استعمال العملات المعدنية على توحيد القيمة، مما جعل المعاملات أكثر كفاءة مقارنة بنظام المقايضة المعقد.

ومع مرور الوقت، ظهرت النقود الورقية بوصفها شكلاً عملياً أكثر من العملة. وكان الصينيون أول من استخدم النقود الورقية خلال أسرة تانغ (618-907م)، قبل أن تنتقل هذه الفكرة إلى دول أخرى. كما عزز إصدار العملة المدعومة حكومياً من دور النقود المادية في الاقتصاد العالمي. وأصبحت العملات الورقية لاحقاً الوسيلة الأساسية للتبادل في العالم، بقيادة البنوك المركزية التي كانت تصدر أوراقاً نقدية تمثل قيمة اقتصادية حقيقية.²

4.1. النقود الورقية

تطورت النقود الورقية في أوروبا في القرن السابع عشر عندما توجه الافراد الى الصياغ الذين يملكون خزائن بعيدة عن السرقة والضياع ويحتفظون بمعادن الافراد النفيسة وبالمقابل يقدمون لهم شهادات ايداع تثبت مستحقاتهم.

² بول ساميولسون ، مرجع سابق، ص 20

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سابق، ص 237

² Dr. T. M. Hemalatha , Dr. N. H. Naza Electronic money and financial management the worlsswingle publication , India , 2025 p90

وكانت تلك النقود الورقية قابلة للتحويل الى ذهب في مرحلة اولى ثم اصبحت غير قابلة للتحويل بصفة نهائية ابتداء من الحرب العالمية الاولى عندما فرضت معظم الدول التداول الاجباري للنقود الورقية وقامت بسحب الذهب من التداول بغرض استخدامه في شراء مستلزمات الحرب النقدية وكذلك للاحتفاظ به لتثبيت نقدها.

5.1 النقود القانونية

تسمى أيضا النقود الإلزامية هي النقود التي يتألف منها التداول في وقتنا وفي جميع انحاء العالم فيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمة المادة المصنوعة منها وتتألف مما يلي المسكوكات الرمزية النقود الورقية وتكون عليها خاتم السلطة التي اصدرتها.

6.1 النقود الائتمانية

هي نقود الودائع الجارية او تحت الطلب وهي النقود المودعة لدى البنوك في الحسابات الجارية وسيلة تحريكها هي الشيك .

7.1 نقد الودائع

يصدرها البنك التجاري حيث انه بعد التطور الكبير في وظائف البنوك اصبحت لا تقدم قروضا من ودائع تملكها بل من ودائع لا وجود لها فعليا أي يقوم بخلق الودائع وبهذه الطريقة أصبح للبنك التجاري نفس صلاحيات البنك المركزي اذ يقوم بخلق الائتمان .

ويقصد بنقد الودائع الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية تفيد بان صاحب الوديعة لديه مبلغ من المال أودع لدى البنك التجاري يقدم البنك قرضا من تلك الوديعة ويحتفظ بمبلغ كاحتياطي.

يفتح صاحب القرض حساب ويضع القرض كوديعة لدى نفس البنك تعتبر تلك الوديعة وديعة مشتقة ويقرضها البنك مرة اخرى لشخص اخر وهكذا تتكرر عملية خلق الودائع حتى تهلك الوديعة الاولى.

8.1 النقود الالكترونية

النقود الالكترونية هي نقود مخزنة في شريحة الكترونية من أبرز اشكالها البطاقات الالكترونية التي تصدرها البنوك. شكّل إدخال بطاقات الائتمان المصرفية في القرن العشرين أول تحوّل مهم بعيداً عن العملة النقدية المادية. فقد أطلق نادي داينرز (Diners Club) أول بطاقة ائتمان رئيسية سنة 1950، والتي سمحت للمستهلكين بالشراء من متاجر محددة والدفع لاحقاً.

وشاعت الفكرة بشكل أوسع سنة 1958 عندما أصدرت شركة أمريكان إكسبرس بطاقتها الائتمانية. كما ظهر لاحقاً نظام بطاقات الخصم (Debit Cards) في ستينيات القرن العشرين، مما أتاح للمستهلكين الدفع مباشرة من حساباتهم البنكية دون الحاجة إلى النقود الورقية¹.

توجد اربعة انواع من البطاقات التي تصدرها البنوك:

بطاقات السحب: يقوم المتعامل بالسحب من حسابه الجاري باستعمال هذه البطاقة ومن الموزع الالي إذا كان يملك الرصيد الكافي مثل ما هو الحال عند استعمال الشيك.

بطاقات الدفع: يقوم المتعامل باستعمال هذه البطاقة بتسديد المشتريات ويجب ان يملك المتعامل رصيد كافي لتغطية قيمة المشتريات مع الاشارة الى انه توجد بطاقات مزدوجة الوظيفة سحب ودفع في ان واحد .

بطاقات دولية: من اجل الدفع او السحب خارج الدولة بفضل الشبكات الدولية visa و Master card

بطاقات الائتمان: هي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة خاصة في الدول الغربية المتقدمة وتتلخص في منح الافراد بطاقات تحتوي على ائتمان مجاني يتراوح بين 25-55 يوما يستخدمه لدفع مشترياته من محلات متفق معها مسبقا .

2. وظائف النقود

¹ Dr. T. M. Hemalatha , Dr. N. H. Naza Electronic money and financial management the worlsswagle publication India 2025 p90

2.1 الوظائف التقليدية: يعبر عنها بالوظائف الحياضية للنقد التي تؤمن حسن سير النشاط الاقتصادي دون التأثير في مستواه وهذه الوظائف هي:¹

- النقد وسيط في عملية التبادل بعد ان كانت عملية المبادلة تتم مباشرة سلعة مقابل سلعة اصبحت تتم بشكل غير مباشر سلعة مقابل نقد مقابل سلعة .
- النقد مقياس للقيمة النقد تمكننا من معرفة ما تمثله قيمة سلعة معينة بالنسبة الى قيمة السلع الاخرى فيصبح لكل سلعة سعر معين.
- النقد مخزن للقيمة او للثروة النقد تمثل ثروة حقيقية ينبغي الاحتفاظ بها في شكلها دون الاحتفاظ بالسلع لأنها قابلة للتلف وعليه بواسطة النقد استطاع الفرد ان ينقل قيمة سلعته عبر الزمن من الحاضر الى المستقبل شرط ان تتمتع بالثبات النسبي.
- النقد اداة للمدفوعات الآجلة في الكثير من الحالات التي لا يترتب على عملية التبادل التزام فوري بالسداد النقدي كالقروض فان النقد تقيس المدفوعات التي يأتي ميعاد استحقاقها في المستقبل. مثال الورقة التجارية التي تعتبر أداة دفع المستحقات الآجلة.

2.2 الوظائف الحديثة او الدينامكية للنقد:

مرتبطة بالتحليل النقدي الحديث و التي تؤكد ان التغيرات في كمية النقد يمكن ان تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية على اتجاهات النشاط الاقتصادي و معدلات نموه.²

- التأثير في مستوى الأسعار اذا زادت كمية النقد المتداولة في الاقتصاد دون زيادة كمية الإنتاج وبقيت كمية السلع و الخدمات المعروضة ثابتة ستخفض القوة الشرائية للوحدة النقدية و يؤدي الى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح .

¹ مجيد خليل حسين، مبادئ الاقتصاد، دار زهران، عمان، 2008، ص 247

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقد و البنوك و المصارف دار البازوري، 2016 ص 36

- **التاثير على مستوى الإنتاج .** زيادة كمية النقود او زيادة عرض النقود يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي الى زيادة الائتمان ثم زيادة الاستثمار و اخيرا زيادة الانتاج.

زيادة كمية النقود يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع الاسعار ثم زيادة الانتاج خاصة في حالة وجود طاقات عاطلة ومن ثم زيادة الدخل وزيادة الطلب ومرة اخرى زيادة الانتاج مرة اخرى حتى الوصول الى التوظيف الكامل.

- **النقود اداة لاعادة توزيع الدخل** توزيع الدخل هو تمويل القدرة الشرائية من مجموعة الى اخرى داخل المجتمع .

ان الارتفاع السابق في الاسعار الناتج عن زيادة كمية النقود لا يحدث في جميع القطاعات الاقتصادية بنسبة واحدة ووقت واحد كما لا يتناول جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة ووقت واحد ايضا لذلك فالزيادة في الدخل لن تكون بنفس النسبة في جميع القطاعات وهذا يعني ان ارتفاع الاسعار لا يؤثر في القوة الشرائية بنفس النسبة للأفراد فتتضرر فئات و تنتفع فئات اخرى.

وتلعب الدولة دورا كبيرا في اعادة توزيع الدخل فالدولة تدفع الاجور و المرتبات و عوائد الانتاج و تقتطع من هذه الدخل و الثروات مبالغ تعيد توزيعها الى الافراد ثانية.

- **النقود وسيلة للسيطرة و التحكم** يقوم مالِك النقود في الاقتصاد الحديث بغرض قراراته وآرائه على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.

- **النقود تؤثر على مستوى البطالة** اكد كينز بان ميل الافراد للاحتفاظ بالنقود قد يزيد اكثر فاكثر فيقل الطلب الكلي وينقص الانتاج ثم تنشأ البطالة فالنقود اذا من خلالها وظيفتها كمخزن للقيمة قد يؤدي الى حدوث بطالة اي انها تؤثر على مستوى البطالة.

الوحدة السابعة : المشكلات الاقتصادية الكبرى

1. التضخم

1.1 مفهوم التضخم

يُعرّف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية.

يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم، وأبرزها ما يلي¹:

التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، أي أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخمًا، وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

أن معدل التضخم يُحسب وفقًا للصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع، كأن مثلاً ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما تنخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة، أي أن التضخم هو الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

وفقًا لكولبرن (Coulbourn) التضخم هو وجود كمية كبيرة جدًا من النقود تطارد عددًا قليلًا من السلع.

وبحسب التعريف السابق، يُعد التضخم ظاهرة نقدية بحتة. إلا أن اقتصادي كامبردج - ومنهم بيغو (Pigou) وكينز (Keynes) قد حللوا التضخم بوصفه ظاهرة مرتبطة بحالة التشغيل الكامل.

¹ محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 572

ووفقًا لكينز:

- لا يمكن أن يحدث الارتفاع التضخمي في مستوى الأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل.
- إن التوسع في عرض النقود لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ما دامت هناك موارد عاطلة في الاقتصاد.
- إن مستوى الأسعار لا يرتفع إلا بعد الوصول إلى حالة التشغيل الكامل.
- أما التوسع في عرض النقود قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، فإنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل، وليس إلى ارتفاع الأسعار.

عرفه كينز بأنه زيادة الطلب الحقيقي التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج.

كما و يقصد به انخفاض القوة الشرائية للنقود الناتج من ارتفاع المستوى العام للأسعار.

1-2 أنواع وأشكال التضخم:

- **التضخم الظاهر (الطليق)** هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع المداخيل و غيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة.
- **التضخم المكبوت** هو تضخم خفي تكون الأسعار فيه غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع و الخدمات.
- **التضخم المستورد** يحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

هناك تصنيفات أخرى: ¹

¹بول سامويلسون، ترجمة مصطفى موفق، علم الاقتصاد الأسعار و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 19

- التضخم الجامح يلحظ خاصة في زمن الحروب و الثورات ارتفاع كبير و قياسي و سريع للاسعار ، بعد المانيا التي عرفت هذا التضخم في سنة 1923 كانت كل من الأرجنتين والبرازيل والبيرو من بين البلدان التي سجلت في آن واحد أعلى معدلات نمو في عرض النقود وأسرع معدلات تضخم متوسطة.. وترجع معدلات النمو المرتفعة جدًا في عرض النقود في هذه البلدان إلى نفس المصدر الذي أدى إلى فرط التضخم في ألمانيا، وهو رفض الأرجنتين والبرازيل والبيرو تمويل نفقاتها العمومية عبر زيادة الضرائب، مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية (أحياناً يتجاوز 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي¹.
- التضخم الزاحف ارتفاع بسيط و بطيء في الاسعار .

3.1. نظريات التضخم

توجد نظريات اقتصادية فسرت ظاهرة التضخم وهي: ²

1.3.1 النظرية الكمية

حسب هذه النظرية كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى زيادة في الأسعار سادت مفاهيم هذه النظرية في القرن 19 حيث نسب اقتصاديون تلك الفترة ظهورها الى ازدياد النقد المتداول في السوق مؤيدين آرائهم بحجج ومبررات اقتصادية، كارتفاع الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى، وانخفاض قيمة العملات نتيجة ارتفاع الأسعار في بلدان هذه العملات. كما حصل في ألمانيا سنة 1923 حيث شكّلت هذه الأزمة مادة خصبة وأساساً مؤيداً لأنصار النظرية الكمية. حيث ساد التضخم واستُغلّ لدرجة كبيرة، وذلك كأثر للتوسع في الإصدار النقدي، وكثرة التداول النقدي في الأسواق الألمانية حتى كانت الأسعار ترتفع بشدة بين لحظة وأخرى حتى هبطت القوة الشرائية لتلك النقود لدرجة أنها فقدت قيمتها كوسيط للتبادل، ومن ثم فقدت ثقة الشعب بها، مما دفع الحكومة الألمانية إلى إلغاء النقد واستبداله كأحد الإجراءات للحد من انتشار الظواهر التضخمية.

يمكن حصر أهم الدعامات التي ارتكزت عليها النظرية الكمية في النقاط التالية:

¹ Frederic S. Mishkin, Christian Bordes Monnaie banque et marche financier ,2010

² حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة ، المنهل عمان، 2014 ، ص 168-170

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
 - تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة، يترتب عليها ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة والعكس.
 - تتناسب الكمية عكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية.
 - تتناسب الكمية النقدية تناسباً طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض، بمعنى أنه إذا ازدادت كمية النقود المتداولة فإنه يترتب عليها ارتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض عليها.
 - تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.
 - تفترض هذه النظرية أن هناك عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار هي كمية النقد، سرعة التداول النقدي، كمية المبادلات.
- إن الأثر الوحيد للتغير في كمية النقود طبقاً للكلاسيك، هو التغير في المستوى العام للأسعار، ولذلك فقد استخدموا معادلة التبادل لإثبات هذه العلاقة الارتباطية النسبية والطرديّة بين التغير في كمية النقود (متغير مستقل)، والتغير في المستوى العام للأسعار (متغير تابع)، وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وقد عبّر فيشر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$Mv = tp \text{ حيث:}$$

- سرعة دوران النقود.
- كمية النقود.
- كمية المبادلات.
- المستوى العام للأسعار.

ورغم أهمية تطوير معادلة التبادل لفيشر كمعبر عن النظرية الكمية، إلا أن مدرسة "كمبريدج" لم تختلف على المدى القصير عن النظرية الكمية الكلاسيكية في إطار معادلة التبادل التي تربط بعلاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، وعلى المدى القصير يترتب عن زيادة عرض النقود على الطلب عليها ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار.

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورونها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها، ذلك أن أزمة الكساد (1929-1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل للتضخم.

2.3.1 النظرية الكينزية

يبني هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب حيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة، وهي العلاقة السلبية التي تمثل الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب.

فمن العلماء الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله للتضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه **زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار**، وقد بنى أصحاب هذه النظرية بتحليلهم مفهوم التضخم على نظرية الأسعار وتغيراتها، فهم يفترضون مستوى معين من الأثمان السائدة في الأسواق، بحيث إذا زاد الطلب النقدي على العرض السلعي عند حد معين، فإن الأسعار ستميل للارتفاع، أي إذا كان هناك فائض إيجابي في الطلب وفائض سلبي في العرض والعكس. ويعتمد التحليل الكينزي على طريقة قياس الفروق الموجودة بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، والقوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين. ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

- لا تكون فيها كل الموارد الإنتاجية للاقتصاد مستغلة:

في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني، بزيادة إنفاق الحكومة مثلاً، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، وينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج.

غير أن مع زيادة الإنفاق يتجه الاقتصاد الوطني من التشغيل غير التام، حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو **التضخم الجزئي**، يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام، وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها، وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير الخوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

-هي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو في العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب والقوة التضخمية، ويسمى كينز هذا التضخم (التضخم البحت).

1.3.3. النظرية المعاصرة لتفسير التضخم

لقد أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة (ميلتون فريدمان) النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات (فريدمان) في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضًا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينات، وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهو ما يناقض منحنى (فيليبس).

تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو في كمية النقود بسرعة أكبر من الإنتاج، ويتصور (فريدمان) أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة، ونخلص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، كما أن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني والتغير في سرعة دوران النقود. يؤكد ميلتون فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية بشرط وحيد هو أن يكون ذلك في إطار عملية دائمة ومستقرة. وعندما يُعرّف التضخم تعريفًا دقيقًا على أنه ارتفاع مستمر وسريع في المستوى العام للأسعار، فإن أغلب الاقتصاديين، سواء كانوا نقديين أو كينزيين، يتفقون مع فكرة فريدمان التي ترى أن النقود هي المسؤولة الوحيدة عن التضخم¹.

4.1 أسباب التضخم :

عموما يمكن اجمال أسباب التضخم حسب النظريات الاقتصادية كمايلي: ²

• تضخم ناشئ عن الطلب

ينشأ هذا النوع عند زيادة حجم الطلب الكلي الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع و الخدمات اذ أن ارتفاع الطلب الكلي لايقلبه زيادة مماثلة في العرض الكلي مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار.

• تضخم ناشئ عن الاصدار النقدي

ان الافراط في اصدار النقود يؤدي الى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم السلع و الخدمات الأمر الذي يؤدي اي ارتفاع الأسعار

• تضخم ناشئ عن التكاليف

¹ Frederic S. Mishkin, Christian Bordes, Monnaie banque et marche financier, 2010 p206

² سعيد الحلاق ،محمد محمود العلجوني ،النقود و البنوك و المصارف المركزية ،دار اليازوري ،2020 ،ص183

ويسمى تضخم التكاليف هذا النوع يظهر بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية الخاصة بعناصر الإنتاج كرفع أجور العمال.

5.1. سياسات مواجهة التضخم

- السياسة النقدية البنك المركزي

هي سياسة تهدف الى تخفيض كمية النقود في الاقتصاد القومي للحد من التضخم وذلك عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك ' أو عن طريق رفع سعر الفائدة الذي يضع حدا للتوسع في الانتماء و تطبيق سياسة السوق المفتوحة.

وتتلخص أدوات السياسة النقدية في التالي:

1- عمليات السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي بشراء وبيع السندات الحكومية باستخدام عمليات السوق المفتوحة، وذلك بهدف التأثير على حجم النقد المتداول وعرض النقود في الاقتصاد.

قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، وهذا سيؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على تخفيض القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج، وبالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري ، مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

2- الاحتياطي القانوني

يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطي قانوني، حيث لا يمكن للبنك التجاري التصرف بهذا المبلغ. وتسمى هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي المطلوب .

يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ونتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي ، والإنفاق الاستثماري)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

3- سعر الخصم

تقوم البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي الذي يقوم بدوره بفرض سعر فائدة معين يسمى بسعر الخصم. ويعتبر سعر الخصم من الطرق الأساسية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي من التأثير على سعر الفائدة (تكلفة الاقتراض وعائد الوديعة). يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعني ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق)، وانخفاض حجم القروض (بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض). ويؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني انخفاض الطلب الكلي. وتستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

- السياسة المالية (الدولة)

هناك اذاتان اساسيتان من أدوات السياسة المالية يمكن ان تستخدمان للحد من التضخم هما الإنفاق الحكومي والضرائب بحيث يؤديان الى تخفيض الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري بشكل يؤدي الى تخفيض الأسعار من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، والتي تتكون من الإنفاق الحكومي والضريبة على الدخل. حيث تتمثل الطريقة المباشرة في الإنفاق الحكومي والذي يعتبر أحد مكونات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي في الاقتصاد .

حيث يتكون الإنفاق الكلي من ثلاث أنواع من الإنفاق :

- الإنفاق الاستهلاكي الاسري

- الإنفاق الحكومي

- الانفاق الاستثماري

تستطيع الحكومة تخفيض حجم إنفاقها الحكومي (G)، من أجل تخفيض التضخم من خلال تخفيض حجم الطلب الكلي وبالتالي الوصول إلى مستوى التوازن من جديد.

أما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في استخدام الضرائب، التي تؤثر بالتالي على كل من الاستهلاك (C) والادخار (S). فارتفاع مستوى الضريبة المفروضة على دخول الأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخل الشخصي المتاح، وبالتالي انخفاض حجم الاستهلاك والادخار، ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي. والعكس صحيح عند قيام الحكومة بتخفيض حجم الضريبة.

2. البطالة

1.2. تعريف البطالة:

• حسب منظمة العمل الدولية البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه¹.

"البطالة هي عدم العمل مع الرغبة فيه"، ويقصد بالعمل الذي يجر نفعاً مادياً

• حسب هيئة الأمم المتحدة "كل فرد وصل إلى سن معين وأصبح متاح للعمل ويبدل قصارى جهده في البحث ولا يقوم بأي عمل سواء حر أو مأجور.

وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو يساوي نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة، ومصدر البيانات في حساب هذا المعدل هي التعدادات السكانية التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية والمسوح الإحصائية التي تعدها مكاتب إحصاءات العمل.

¹ علي عبد الرزاق إبراهيم، البطالة المقنعة في قطاع الحكومة مع الإشارة لمحافظة المنيا رؤيا سويولوجية و مقارنة ميدانية مجلة بحوث العلوم الاجتماعية و التنمية

يعتبر مؤشر البطالة مؤشراً اقتصادياً ذو دلالة وأهمية خاصة لأنه يدل على مدى تفشي البطالة بين الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه. وعلى اعتبار أن البطالة هي جزء من قوة العمل التي لا تعمل وحالة بحث عن عمل بما فيهم من ترك وظيفة أو فقدوها فإنه يمكن تعريف معدل البطالة على أنه "النسبة بين عدد العاطلين عن العمل ومجموع أفراد القوى العاملة في البلد".¹

حساب نسبة البطالة: $\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100} \times 100$

إجمالي القوى العاملة

يقصد بالقوى العاملة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة المعدل الطبيعي للبطالة: يرى بعض الاقتصاديين الليبراليين أن معدل البطالة الطبيعي هو ما كان تحت نسبة 5، % بل هناك من يعتبر أن ما تحت 4 % لا يعد بطالة أصلاً. كما يعتبر هؤلاء أن نسبة عطالة 15 % من الأيدي العاملة القادرة والباحثة يعني وجود أزمة اقتصادية، وعدم الاستقرار.

2.2. أنواع البطالة

للبطالة أنواع كثيرة يمكن حصرها في:²

- البطالة التكنولوجية: بسبب التطور التكنولوجي مثل استخدام الذكاء الاصطناعي
- البطالة المقنعة: وهي التي تحدث عندما يؤدي عامل ما عمل دون مستوى مؤهلاته أو أداء مجموعة لعمل يمكن أن يؤدي ويتقن بعدد أقل منهم. أي أنها تعيين بعض الأشخاص في وظائف لا تعود بفائدة إنتاجية من ورائها،

¹ ريهام يسري، السيد أسس صناعة السياحة، دار غيداء للنشر الاردن، 2020، ص 310

² محمد النوري، منهج الاقتصاد الإسلامي في مواجهة البطالة، برنامج اضاءات اقتصادية نادي الاقتصاد الإسلامي الحلقة 41

- البطالة الدورية: تحدث بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمر دوريا كساد، ركود البطالة الاحتكاكية: الناتجة عن حركة العمال من نشاط أو قطاع اقتصادي لآخر، بحثا عن فرص عمل أفضل من حيث الأجر، وتنسم بأنها قصيرة الأمد.
- البطالة الهيكلية: وجود نقص في الطلب على عنصر العمل لفترة طويلة بسبب حدوث «تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه.
- البطالة الإجبارية: كل شخص قادر وراغب في العمل عند مستوى الأجر السائد ولا يجد فرصة عمل.
- البطالة الاختيارية: بمحض ارادة الشخص القادر عن العمل ولكنه يفضل عدم العمل بسبب تدني الاجور مثلا.
- البطالة الموسمية: وهي تحدث بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف المناخية أو التغيرات الدورية.
- البطالة التقنية: ناتجة عن التطور التكنولوجي وعدم قدرة المورد البشري لمواكبة هذا التطور او خسارة العمل بسبب التغيير التكنولوجي
- البطالة الاحتكاكية: الناتجة عن حركة العمال من نشاط أو قطاع اقتصادي لآخر، بحثا عن فرص عمل أفضل

3.2. اهم مسببات البطالة

- عدم تناسق سياسات التعليم مع سوق العمل: انتشار البطالة بين الجامعيين
- ارتفاع معدل النمو السكاني مقابل معدلات نمو اقتصادية وهشة ومعدلات استثمارات ضعيفة
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات دون معدل نمو السكان ونمو قوة العمل،

- قصور تخطيط القوة العاملة وضعف سياسات تنمية الموارد البشرية
- الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين والتي تفوق عدد الوظائف المتاحة الطلب على العمل أكبر من عرض العمل
- ازدياد التطور التكنولوجي أدى الى إحلال الآلة محل الإنسان

4.2. حلول لمواجهة مشكلة البطالة

يمكن ذكر الحلول التالية:¹

- الاستثمار في التعليم والتدريب وتأهيل وتنمية رأس المال البشري وربطه بسوق العمل حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليم والتدربي مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع
- دورالدولة مهم في إيجاد بيئة تشغيلية ملائمة وتحفيز القطاعات على التوظيف
- أهمية قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في التشغيل ومقاومة البطالة وذلك لانخفاض حجم رأس المال اللازم لتوليد فرص العمل في المنشآت الصغرى، الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المنشآت الصناعية الكبيرة، وفي ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية فان هذه المنشآت هي الأكثر قدرة على امتصاص العمالة والتخفيف من هذه البطالة
- دور القيم والاخلاق في التحفيز على العمل ومحاربة التكاسل والتسول والعطالة
- أهمية تشجيع التقاعد المبكر لمقاومة البطالة
- انشاء صناديق لمكافحة البطالة
- ضرورة تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق الشغل

¹ محمد النوري ، مرجع سابق

- تشجيع المقاولاتية والابتكار
- انشاء قاعدة معلوماتية وطنية للوظائف المعروضة والباحثين عنها تكون متاحة عبر مواقع الانترنت حيث عدم وجود مثل هذه القواعد تؤدي الى غموض السوق .

3. الركود الاقتصادي (Depresion)

إن الركود الاقتصادي أو الكساد (Depresion) يمثل حالة معاكسة للتضخم، إذ نلاحظ وجود نقص في جانب العرض السلعي تجاه قصور الطلب عليه. وينعكس ذلك في انخفاض أسعار السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم انخفاض مستويات الإنتاج والتشغيل، ليؤدي إلى البطالة، وتبقى السلع مكدسة في السوق دون تصريف (قصور الإنفاق النقدي على شرائها - الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية).

والكساد الاقتصادي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل الانكماش الاقتصادي، ومعظم آثار الكساد تكون عكس الآثار التضخمية التي ذكرناها قليلاً.

ومن أهم التجارب التي شهدتها معظم بلدان العالم حدوث الكساد الكبير أو العظيم الذي امتد من سنة 1929 وحتى سنة 1933، وتم معالجته من خلال تنشيط الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن خلال تدخل الحكومات في الإنفاق لزيادة حجم الطلب، وذلك بحسب العلاج الذي اعتمده (كينز) في حينه في معالجة هذه الأزمة.

ويهمنا معرفة الأزمة الاقتصادية المعاصرة التي تشهدها المجتمعات الصناعية المتقدمة خصوصاً والمتمثلة بظاهرة الكساد مع التضخم معاً و تسمى الركود التضخمي¹.

¹ كاظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق، ص 378

يكون للركود الاقتصادي آثار سيئة على الاقتصاد الوطني فتلجأ الدول في حالات الركود الاقتصادي إلى استخدام الضرائب كوسيلة من وسائل الإنعاش الاقتصادي جنباً إلى جنب الوسائل الأخرى مثل الإنفاق العام لمحاولة انتشال الاقتصاد الوطني من حالة الركود من خلال معالجات ضريبية تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد من خلال تخفيض معدلات الضرائب بهدف زيادة القوة الشرائية للأفراد كما تلجأ الدول إلى تخفيض معدلات الضرائب على السلع الاستهلاكية وخصوصاً الرئيسية مثل الخبز والمشتقات النفطية¹.

¹ محمد الخصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج، 2014، ص 97

الوحدة الثامنة : المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية

1. المؤسسات الاقتصادية الدولية

تعتبر هذه المؤسسات تعبير للبرالية الجديدة و احدى ادوات النظام الاقتصادي الجديد و العملة الاقتصادية .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية افرزت الظروف عوامل و معطيات حثت على ضرورة العمل على انشاء نظام نقدي دولي جديد و تم في 1944 انعقد مؤتمر بريتن وودز (BRETTON WOODS) وهي مدينة في ولاية نيوهامشير بالولايات المتحدة الامريكية) تحت رعاية الامم المتحدة وكان الهدف الاساسي منه اقامة مجموعة من القواعد للنظام النقدي الدولي وضبط كل العملات على اساس الذهب او الدولار الامريكي وحددت قيمته واحد دولار امريكي يساوي خمسة وثلاثين اوقية ذهب وانشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

1. صندوق النقد الدولي FMI انشئ بموجب اتفاقية بريتن وودز في 1944 وظيفته دعم استقرار

اسعار الصرف وازالة القيود وتدعيم التعاون الدولي لحل المشكلات النقدية الدولية .

2. البنك الدولي WB هو احد مؤسسات اتفاقية بريتن وودز سنة 1945 ولقد جاء انشاءه

لتلبية الحاجة الماسة الى رأس المال لتمويل الاعمال واعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية

وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة كما يمنح قروض لمشروعات تحقق أغراضه.

3. منظمة التجارة العالمية OMC/ WTO انشئت في 1995 هي المشرفة الرئيسية على

نظام التجارة في النظام العامي الجديد وقد حلت محل الجات التي انشأت سنة 1948 وهي

اليوم مسؤولة عن تنفيذ العملة على مستوى التجاري و الاقتصادي ضمت حتى 1999

134 دولة وتشارك ب 95 بالمئة من حجم التجارة و تضع مجموعة من القواعد القوانين

يلتزم بها الدول و الأعضاء.

2 صندوق النقد الدولي:

لقد انتهت أبحاث ومناقشات مؤتمر (بريتن وودز)، في جوان 1944 وتوصل المؤتمر إلى إيجاد صندوق النقد الدولي ومؤسسة مالية دولية ثانية هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

تأسس صندوق النقد الدولي رسميًا في عام 1945 بموجب اتفاقية (بريتن وودز)، لكنه لم يبدأ ممارسة نشاطه إلا في عام 1947. لقد بلغ عدد الدول التي وقعت على اتفاقية إنشاء الصندوق 44 دولة، ليرتفع عدد الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد ذلك إلى 129 في عام 1977، ثم إلى 151 دولة في عام 1986، وما عدا سويسرا وبعض الدول الاشتراكية فإن كل دول العالم تعتبر أعضاء في صندوق النقد الدولي.

أ- أهدافه:

لقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق أهدافه على النحو الآتي: ¹

1. تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيضات في أسعار الصرف بين الدول، الأمر الذي يعني إمكانية تعديل أسعار الصرف وفقًا لظروف اقتصادية معينة وتحت رقابة دولية، وليس بمطلق حرية كل دولة.
2. إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الدولية.
3. إلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة الدولية.
4. المساهمة في تحقيق التوازن في موازين المدفوعات للدول الأعضاء.
5. تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن.

¹ بن الطاهر حسين. محاضرات في الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، البلدة، 2018، ص 175

وللوصول إلى تحقيق تلك الأهداف فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات عن طريق بيعها لهم بعملاتهم الوطنية، كي تتغلب تلك الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات.

ب- موارد صندوق النقد الدولي:

يتحدد إجمالي موارد صندوق النقد الدولي من حجم التجارة الدولية ومتطلبات نموها، وتتألف هذه الموارد من:

- رأس المال،
- الاقتراض،
- حقوق السحب الخاصة، وهي العملة الخاصة بصندوق النقد الدولي
- موارد أخرى.

ج- استعمالات موارد الصندوق:

إن الانتساب للدولة إلى صندوق النقد الدولي يمنحها الحق بالاستفادة من موارده، حيث أن الصندوق يقدم للدول الأعضاء عملات أجنبية ضمن شروط معينة، بهدف مساعدتها على معالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وأيضاً تجنب قيام الدول باتخاذ إجراءات قد تؤثر سلباً على المبادلات الدولية.

3. البنك العالمي

أنشئ البنك العالمي للإنشاء والتعمير، وفقاً لاتفاقية بريتن وودز في عام 1944م، وهو مكمل لصندوق النقد الدولي، في حين أن هذا الأخير يهدف إلى تنمية التجارة الدولية وتحريرها وإتاحة التمويل المتوسط الأجل لمعالجة ميزان المدفوعات، فقد كانت أغراض البنك تتلخص في¹:
—مساعدة في بناء اقتصاد الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.

¹ خالد احمد على محمود ، التجارة الدولية بين الحماية و التحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، دار الفكر الجامعي ،ص 132

—تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الأفراد والهيئات الخاصة عن طريق ضمان القروض والاستثمارات.

—يقوم البنك بتقديم المال اللازم لهذه العمليات من رأسماله.

—العمل على نمو التجارة الدولية نموًا متوازنًا طويل المدى والمحافظة على موازين المدفوعات الدولية.

—تنظيم القروض المقدمة من البنك أو المضمونة منه

وهكذا تمثل الهدف الأساسي من إنشاء البنك الدولي في إقراض الدول الأعضاء لمساعدتها في إعادة اقتصادها الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، فقد كانت دول أوروبا الغربية تعاني من الدمار، ومن العجز في موازين مدفوعاتها، لكن بعد انتهاء مرحلة إعادة البناء والتعمير الأوروبية، ونظرًا لمستوى التقدم الاقتصادي الذي وصلت إليه هذه الدول، أصبح بإمكان أسواقها استرجاع توازنها آليًا وتحقيق معدلات نمو جد مرضية.

بدأت قروض البنك تتجه بشكل متزايد إلى الدول النامية، من أجل مساعدتها على إصلاح هيكلها الاقتصادي وتجاوز أزماتها وتحقيق التنمية. وقد قامت سياسة البنك في إصلاح الاختلالات الاقتصادية للدول الطالبة لمساعدته، على تقديم القروض اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية بهذه البلدان، ثم تطورت لتصبح وسيلة لتحقيق إصلاحات في السياسة الاقتصادية تستهدف تعبئة الموارد الداخلية وتحسين استخدامها.

بعد فشل المشاريع الاستثمارية نتيجة البيئة الاقتصادية والظروف المحيطة والسياسة الاقتصادية غير السليمة المتبعة.

شهد نشاط البنك العالمي في الدول النامية عدة تطورات فمن تركيزه على مشروعات البنى التحتية الضرورية لعملية التنمية تحول إلى التركيز على قطاعات الإنتاج لتصبح سياسة البنك في هذه الدول عبارة عن سياسة لتخفيف حدة الفقر والرفع من معدلات النمو وهذا من خلال تركيزه على المشروعات التي من خلالها يمكن إعادة توزيع المداخل.

إن دور البنك العالمي في تحرير التجارة الدولية حتى وإن لم يبدو واضحًا، فإنه لا يمكن إنكاره؛ فمن خلال عمل البنك على محاربة الاختلالات التي تعانيها اقتصاديات الدول، ومن خلال مدّ هذه الدول

النامية بالموارد المالية لمساعدتها على تجاوز أزماتها وتحقيق تنميتها يكون البنك مساهماً وبطريقة غير مباشرة في التأثير على التجارة الدولية.

4. المنظمة العالمية للتجارة الدولية

لقد كان من أهم آثار الحرب العالمية الثانية تدمير القوى الاقتصادية لدول العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وعجزت العديد من دول العالم عن الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية، كما عجزت عن تسديد قيمة مشترياتها من العالم الخارجي. وقد ظهرت العديد من المشاكل لدول العالم، ومن ثم لجأت هذه الدول إلى سياسات تجارية جديدة بعيدة تمامًا عن مبدأ حرية التجارة الذي ساد العالم في القرن التاسع عشر، وذلك بالرغم من وجود الاتفاقية متعددة الأطراف للتجارة الدولية، المنبثقة من مؤتمر هافانا عام 1947، والتي دعت إلى نبذ كل صور التدخل في التجارة الدولية وقيام الأخيرة على مبادئ حرية التجارة. ومن ثم أصبح من الأمور الملحة وجود منظمة دولية للتجارة تسعى لتحقيق حرية التجارة، ويكون لها سلطة فض المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول.

التعريف بمنظمة التجارة العالمية وأهدافها

تعتبر منظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO التي أنشئت عام 1995 امتداداً طبيعياً ووريثاً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات GATT التي أقيمت عام 1947.

ويمكن إجمال أهداف الجات فيما يلي¹:

- إقامة نظام تجارة دولية حرة يفضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.

- السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي.

- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها.

- تنمية وتوسيع الإنتاج والبذلقات التجارية السلعية الدولية والخدمات.

¹ عاطف السيد: الجات و العالم الثالث ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2017 ، ص 18

- تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالية.
- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية، وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.

ويأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية، حيث تمثل هذه المنظمة الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين، وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية بالتعاون معهما على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوجود السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة.¹

منظمة التجارة العالمية هي إطار مؤسسي وقانوني لنظام تجاري دولي متعدد الأطراف، وتستهدف المنظمة توفير وتأمين الالتزامات التعاقدية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ النظم والضوابط التجارية المحلية، كما تسعى المنظمة لتنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المفاوضات والمناقشات الجماعية وتسوية المنازعات بالطرق القضائية.

وتختص المنظمة بالإشراف على تجارة السلع وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وتقوم أيضاً بتنظيم وإدارة الإطار الجديد لنظام تسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة، ومراجعة السياسات التجارية لهذه الأطراف.

وقد جرى تأسيس اتفاقية الجات عبر عدة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف استغرقت ثماني جولات على مدى سبعة وثلاثين عاماً كان أهمها جولة أوروجواي الأخيرة التي استغرقت حوالي سبع سنوات كاملة من المناقشات 1986-1993، والتي تم التوقيع على وثائقها النهائية في مدينة مراكش المغربية بحضور وفود 124 دولة في 15 أبريل عام 1994، واتخذت المنظمة مقرّاً لها في جنيف وأصبحت

¹ حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، المصرية للنشر و التوزيع، 2020

مؤسسة دولية مستقلة إداريًا وماليًا بنفس مستوى صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد بدأت المنظمة عملها في 1995/1/1.

جدول رقم 06 مقارنة بين المنظمات الدولية

المؤسسة	النشأة	الاهداف	عدد الدول الأعضاء الى 2024	بعض الدول العربية الاعضاء
صندوق النقد الدولي	1944	تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها.	190	مصر، الجزائر، سوريا، لبنان الأردن، السعودية، ليبيا المغرب، تونس، قطر الإمارات، السودان
البنك العالمي	1945	الدعم المالي وتقديم القروض. تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة.	189	مصر، الجزائر، سوريا، لبنان الأردن، السعودية، ليبيا المغرب، تونس، قطر، الإمارات السودان
المنظمة العالمية للتجارة	1995	إزالة العوائق التجارية وتحرير التجارة الدولية.	164	الكويت، المغرب، موريتانيا تونس مصر، الإمارات، الكويت قطر، البحرين

المصدر: من اعداد الأستاذة اعتمادا على ما سبق

5. التكتلات الاقتصادية الدولية

نقصد بالتكامل أو التكتل أو الاتحاد قيام علاقات اقتصادية بين اقتصاديات مستقلة بهدف الاتحاد و التعاون في عدة مجالات و غالبا تكون الدول المشكلة للاتحاد دول شقيقة و قريبة جغرافيا و ثقافيا . سنستعرض ابرز التكتلات العالمية في هذا المحور .

5-1 مفهوم التكتل الاقتصادي

تعريفه¹:

مفهوم التعاون الإقليمي يبدو مفهوما مركبا يتكون من كلمتين تشير الأولى إلى مجموعة من المعاملات و الاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف (أشخاص، دول، أجهزة، مؤسسات...) بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي إلى تحقيق أفضليات مشتركة ويعظم درجة الأمن لدى عدة أطراف، لا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين مكانيا أو جغرافيا . أما الكلمة الثانية فإنها بإضافتها للكلمة الأولى تقوم بتخصيص النطاق المكاني للتعاون بين أطرافه حيث يتعلق الأمر في هذه الحالة بتعاون إقليمي يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد، ويطلق البعض على هذا النوع من التفاعلات مصطلح الإقليمي التي تعني في أحد تعريفاتها جهود دفع التعاون الاقتصادي والأمني بين ثلاث دول أو أكثر في منطقة جغرافية معينة تبعا لأسس محددة، تتعدد وفقا لها الإقترابات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني ويمكن التمييز بين نوعين من الإقليمية هما : الإقليمية المفتوحة « Open Regionalism » ويقصد بها تلك الجهود التي تستهدف التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، والإقليمية الرخوة « Soft Regionalism » و التي تعني الإجراءات لمشاركة في إطار التعاون الأمني بين الوحدات الداخلة في مثل هذا النوع من التعاون.

¹ علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، مجلة انسانيات المحلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية . وهران ، العدد 08 ، 1999

على الصعيد الاقتصادي يمكن القول بتعدد وتنوع الصور والأشكال التي اتخذتها و تتخذها ظاهرة التعاون الاقتصادي بالمعنى الشامل Economic Integration بين الدول المختلفة، والذي يعرف اصطلاحا بالتكامل الاقتصادي، والصور الشائعة لهذا النمط من التعاون هي : منطقة التجارة الحرة، و الإتحاد الجمركي، والسوق المشتركة و الإتحاد الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي الكامل. ومناطق التمييز بين كل درجة وأخرى هو ما تحققه كل منها من قضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج المختلفة بين أطراف التنظيم، والدرجة التي يحققها كل منها في تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين الأقطار الأطراف، وأيضا فيما بينها الأقطار الأخرى غير الداخلة في عملية التكامل. ويرى الكثير من الاقتصاديين الغربيين أن هذه الصور (منطقة التجارة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة و الإتحاد الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي الكامل) إنما تمثل درجات أو مراحل متتالية من التكامل، بمعنى أن كل منها تعبر عن درجة أو مرحلة من التكامل أعلى من التي قبله.

● 5-2 الاتحاد الأوروبي

هو أقوى تكتل في العالم و هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة من بينها ألمانيا، النمسا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، إسبانيا وأخبرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي..

يتكون العلم الأوروبي من 12 نجمة ذهبية مرتبة في دائرة على خلفية زرقاء. تم اعتماده في عام 1984 من قبل الاتحاد الأوروبي (الذي كان يُعرف في ذلك الوقت باسم «المجموعة الاقتصادية الأوروبية»)

✓ تأسيسه

بعد حربين عالميتين مدمرتين خلال النصف الأول من القرن العشرين (1914-1918 و 1939-1945)، كانت أوروبا عازمة على ألا يتكرر شيء من هذا القبيل مرة أخرى.

بين عامي 1945 و 1950، وضع بعض السياسيين الأوروبيين، من بينهم روبرت شومان، كونراد أديناور، ألسيد دي غاسبري وونستون تشرشل، الأسس الأولى للاتحاد الأوروبي الذي نعيش فيه اليوم. كانت رؤيتهم تتمثل في توحيد الدول الأوروبية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، لضمان سلام

وازدهار دائمين.

في 9 مايو 1950، اقترح روبرت شومان، وزير الخارجية الفرنسي، وضع إنتاج الفحم والصلب الأوروبي تحت إدارة مشتركة. في ذلك الوقت، كانت هذه المواد الخام تُستخدم في التحضير للحرب: الفحم كمصدر للطاقة والصلب للأسلحة والآلات. من خلال جمع إنتاج الدول المختلفة، لن يكون بإمكان أي منها التسلح سرًا ضد الأخرى. ونتيجة لهذا الاقتراح، تم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1952. وقد أسستها ست دول مجاورة هي ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا، وقد وضعت أساسات الاتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم.

✓ نشاطاته وإنجازاته

للإتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو بدا التعامل بها في واحد جانفي 2002 الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل الـ 28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. احتفل في مارس 2007 بمرور 50 عام على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما. حصل الإتحاد الأوروبي في 12 أكتوبر 2012 على جائزة نوبل للسلام لمساهمته في تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا.

قامت معظم دول الإتحاد الأوروبي، بإلغاء الرقابة على الحدود التي تفصلها. ويُعد إلغاء الرقابة على الحدود نتيجة للاتفاقية المعروفة باسم «اتفاقية شنغن»، نسبةً إلى المدينة اللوكسمبورغية التي تم التوصل فيها إلى الاتفاق في عام 1985. في يونيو 2016، قررت المملكة المتحدة عبر استفتاء الخروج من الإتحاد الأوروبي، لتصبح أول دولة فيه تقوم بذلك.

خرجت بريطانيا رسمياً من الإتحاد الأوروبي بتاريخ 31 جانفي 2020.¹

3-5 نافتا (NAFTA)

أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالإنجليزية North American Free Trade : (Agreement)، هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات

¹ منشورات الإتحاد الأوروبي على الرابط [L'EUROPE & MOI](https://www.leurope-moi.fr/)

المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة 1994

وبالتالي فإن هذا التكتل الاقتصادي يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي كونه يتوقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهي دول متباعدة اقتصادياً واجتماعياً، وهو مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه مستقبلاً.

ويعتبر هذا التكتل من أكبر الأسواق العالمية حيث يتسع لـ 360 مليون نسمة، وحجم ناتجها القومي الإجمالي يصل إلى 7 تريليونات دولار.

إن النافذة تكتل اقتصادي جديد يظهر مع التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أو ظاهرة العولمة، ويعني هذا الاتفاق الرغبة الطموحة من جانب الأمريكيين لخلق كيان تجاري إقليمي يتيح لهم المزيد من التوسع في الأسواق التصديرية ويوفر لهم أيضاً قدراً كبيراً من حركة الاستثمار. ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة وكندا والمكسيك تشكل خطأ متواصلاً على المحيط الهادي، تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية باهتمام خاص ليس كونه يشكل المنفذ الآخر للولايات المتحدة في حالة الانعزال عن أوروبا فحسب بل أيضاً من حيث أنه يشكل قاعدة انتقال لطرق جديدة للتجارة العالمية لا يمر بغرب أوروبا، إنما يمتد عبر الشمال مروراً ببحار روسيا وصولاً إلى اليابان والصين¹.

● 4-5 اسيان ASIAN

هي تكتل تجاري يجمع بين الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا بغرض دعم التجارة والصناعات التحويلية في جميع بلدان الرابطة، وتسهيل التكامل الاقتصادي مع الحلفاء الإقليميين والدوليين كان توقيع كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند على المعاهدة الخاصة بإنشاء «رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) Association of South – East Asian

¹ محمد عدیل، اساسيات علم الاقتصاد، EduGorilla Prep Experts، 2007،

Nations في 08 أغسطس 1967 انطلاقة تأسيس الرابطة بشكل رسمي هو الان منظمة

اقتصادية تضم 10 دول تأسست منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان بصورة رسمية في

1 يناير من عام 2010¹

من بين اعضاء آسيان هم تايلاند، وإندونيسيا، والفلبين، وماليزيا، وسنغافورة لدى آسيان شعار وهو « رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد»

• 5-5- مجلس التعاون الخليجي

هو منظمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكوّنة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين . تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981 م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبو ظبي.² اهدافه هي :

1. تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولاً إلى وحدتها.
2. توثيق الروابط بين الشعوب.
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
4. دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية.
5. إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص

¹ علي عواد الشرعة ،مرجع سابق

² الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي
www.gcc-sg.org/

● 5-6-الاتحاد المغاربي

اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ 17 فبراير/فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا. ونصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، كما نصت المعاهدة على انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

ارادت من خلاله دول المنطقة الخمس وشعوبها تطوير التعاون الإقليمي ومواجهة أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي، ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم.

غير أن هذه الأهداف بقيت حبراً على ورق رغم تزايد ضرورة العمل على الوصول إليها وتحقيقها في زمن طغت عليه التكتلات السياسية والجغرافية والاقتصادية، حتى إن مؤسسات الاتحاد التي تم تجميدها بقرار من المغرب بسبب مشاكل سياسية واقتصادية وثقافية بين الدول الأعضاء.¹

¹ ن بوست، لماذا فشل الاتحاد المغاربي، على الموقع <https://www.noonpost.com/10333>

الوحدة التاسعة : الاقتصاد الرقمي

يعتبر مفهوم الاقتصاد الرقمي من المفاهيم الحديثة في علم الادارة ظهر نتيجة الثورة الهائلة لشبكة المعلومات والاتصالات، حيث احدث نقلة نوعية في عمل المؤسسات و جعلها اكثر كفاءة وفعالية في الاداء.

تتضمن رقمنة المؤسسة تحويل المؤسسة التقليدية الى مؤسسة قائمة على اساس رقمي او هو عملية الانتقال الى استخدام الرقمنة وتكنولوجيا الاتصال و الانترنت في وظائف المؤسسة وله متطلبات قانونية تنظيمية مالية تكنولوجية وبشرية كما لديه تقنيات مختلفة نذكر منها الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، شبكات التواصل الاجتماعي انترنت الاشياء، اجهزة الهاتف المحمول، تقنيات كشف المواقع، المعطيات الكبيرة، رمز الاستجابة السريع QR CODE وغيرها.

يساعد التوجه نحو الاقتصاد الرقمي المؤسسات في نواحي عدة حيث يختزل الجهد والوقت والمال ويساعد على تحقيق مزايا تنافسية والتكيف مع البيئة سريعة التغير وسرعة الاستجابة للزبون وزيادة الكفاءة والفعالية ومكافحة الفساد بأشكاله.

وقد عززت جائحة كورونا وتداعياتها استخدام التكنولوجيات الرقمية في الدول والاقتصادات في مجالات عدة وتجسد هذا من خلال عدة اليات مثل العمل عن بعد، الطب عن بعد، التعليم عن بعد والتدريب عن بعد والاجتماعات الافتراضية والادارة الالكترونية و التجارة الالكترونية وغيرها حيث كانت هذه التكنولوجيا وسيلة لمكافحة هذ الجائحة وقوه دافعة للاقتصاد العالمي و الاقتصاد الوطني.

1. تعريف الاقتصاد الرقمي

لا يوجد تعريف متفق عليه شائع للاقتصاد الرقمي. لقد تناولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفهوم الاقتصاد الرقمي، ووصفتها بأنها «تتألف من الأسواق القائمة على التقنيات الرقمية التي تسهل تجارة السلع والخدمات من خلال التجارة الإلكترونية» كما يعرف الرقمي بأنه «نتيجة عملية

تحوّلية أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي جعلت التقنيات أرخص وأكثر قوة ومعيارية على نطاق واسع، مما يحسّن العمليات التجارية ويعزز الابتكار عبر جميع قطاعات الاقتصاد»¹ من التعريف الأكثر شيوعاً هو ما يربطه بالقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي اعتماداً على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن ثم فإنه يشمل مجمل القطاعات التي تعمل باستخدام الاتصالات والشبكات المتاحة و الإنترنت و المنصات الرقمية بغض النظر عن الصناعات التقليدية.² وهناك من يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه: "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية التي يعتبر التسويق الرقمي أحد أبرز أشكالها، و يركز الاقتصاد الرقمي على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال".³

في حين هناك من يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: "التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت والويب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، و الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، و المنتجات الرقمية ، فهو يقوم على الأفكار والإبداع وليس الأشياء المادية".⁴ هو الاقتصاد المعتمد أساساً على تكنولوجيا المعلومات عبر ممارسة الأنشطة الاقتصادية عبر الفضاء الرقمي باستخدام وسائط الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات وإيجاد روابط فاعلة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي⁵

2. خصائص الاقتصاد الرقمي:

¹ Montserrat Hermosín Álvarez, 2021. "[Permanent establishment. The crisis of the article 5 OECD MC in the digital economy](#)," *Crónica Tributaria*, Instituto de Estudios Fiscales, vol. 180(3), pages 97-131,

² عادل عبد الصادق ، الاقتصاد الرقمي و تحديات السيادة السبريانية ، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني ، القاهرة ، 2020 ص 24

³ سفيان خروبي. (2022). مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي طموحات كبيرة و انجازات متواضعة. *مجلة الميادين الاقتصادية*، (01)05، 182-163.

⁴ نور الدين بن سولة. (2018). الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية. *مجلة تطوير*، (02)05، 346-335.

⁵ سيف السويدي، صناعة المنصات الرقمية، منصة اريد للنشر، ماليزيا الطبعة: الاولى 1441هـ- 2020 م

ينفرد الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي نذكر منها ما يلي:
¹(يركز الاقتصاد الرقمي على العمل من خلال نشر المعرفة وتشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والمؤسسات الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية والإدارة الإلكترونية؛

❖ أنه اقتصاد شبكي وافتراضي ، حيث يعتمد على تكنولوجيا الإعلام وشبكات الاتصال؛

❖ يتسم بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة؛ فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ بالاستهلاك فإن المعرفة تزداد بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة؛

❖ تحول المنتجات محل المنافسة من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاضد فيها المكون المعرفي والتقني، أي إضافة عنصر المعلومات إلى جانب عناصر الإنتاج التقليدية والتي تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية؛

❖ يتسم بالمرونة في التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها، بالإضافة إلى القدرة على التجديد والابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة.

❖ يعتمد الاقتصاد الرقمي على المعلومات والترابط الفوري في القطاعات الاقتصادية كافة .

❖ يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري.

ومن جانبه، حدد الاتحاد الأوروبي بعض الخصائص الأساسية في عام 2014:²

❖ الحركة اذ يمكن للسلع الرقمية الانتقال عبر الإنترنت دون أي عقبات تقريبًا.

❖ تأثيرات الويب حيث يمكن للعمل عبر الإنترنت تقليل تكاليف إنتاج الشركات، مما سيكون له تأثير على أسعار السلع والخدمات وهامش الربح.

¹ أماني فوزي. (2017). مفهوم الاقتصاد الرقمي. *المجلة الاجتماعية القومية*، 54(03)، ص 168.

² Montserrat Hermosín Álvarez, 2021. "[Permanent establishment. The crisis of the article 5 OECD MC in the digital economy](#)," *Crónica Tributaria*, Instituto de Estudios Fiscales, vol. 180(3), pages 97-131, September.

❖ استخدام البيانات حيث يتم تخصيص المنتجات والخدمات للمستهلكين بفضل المعلومات التي توفرها التقنيات الجديدة.

3. مركزات الاقتصاد الرقمي:

يقوم الاقتصاد الرقمي على مجموعة من المركزات أهمها¹:

- البنية التحتية الأساسية من طرق كهرباء موانئ مطارات
- البنية التقنية تشمل سرعة تدفق الانترنت ربط شبكات الانترنت تعميم توصيل شبكة الانترنت كفاءة متعاملي الهاتف النقال.
- البنية المشجعة أي وجود سياسات عامة داعمة و محفزة للاستثمار في الاقتصاد الرقمي .
- التقنية والتكنولوجيا الأمن السيبراني الحوسبة السحابية الذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الضخمة.
- المورد البشري اعداد التلاميذ في جميع المراحل التعليمية وطلبة الجامعة وتأهيلهم للاندماج في الاقتصاد الرقمي.

4.- ممارسة الأنشطة الاقتصادية عبر الفضاء الرقمي :

● الإنتاج :

في الاقتصاد الرقمي ساهم التقدم في مجال الروبوتات و التقنيات في زيادة الإنتاج و سهولة تصريف السلع بواسطة التسويق الالكتروني .

¹ عزاوي محمد، بروكي عبد الرحمن ،دراسة تحليلية لمفهوم الاقتصاد الرقمي دراسة تحليلية لمفهوم الاقتصاد الرقمي وآفاق تطويره في الجزائر - قراءة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي،مجلة إدارة الأعمال والمنظمات الاستراتيجية العدد 7، 2025

● الاستهلاك:

سهولة التواصل بين المنتج و المستهلك زيادة التبادل التجاري و الاستهلاكي و حركة السلع و بفضل التجارة الالكترونية و هي احدى اهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي.

● الاستثمار :

في الاقتصاد الرقمي يمكن للشركات الصغيرة استخدام منصات الويب لا يصلح و تقديم خدمات الاعمال عبر الانترنت في جميع انحاء العالم و التحول الى العالمية و التدويل و التصدير .
ومع تطور الانترنت تطور الاستثمار المالي الالكتروني و الوصول الى جميع الأسواق المالية العالمية وفتح الحصول على قدر كبير من المعلومات الامر الذي ساعد على الاستثمار دون الحاجة الى الحصول على نصائح واستشارات سماسة الأوراق المالية¹

● الادخار :

قام الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال شبكة الصراف الالي و تطوير انظمة مصرفية و منصات ، وإجراء عمليات مالية ومصرفية بطرق أسرع وأكثر سهولة و السماح بتدفق المعلومات والأموال بين دول العالم في ظل إلغاء القيود والحواجز بين الدول وتتسابق الدول على تنفيذ آليات التحول إلى الاقتصاد الرقمي، وذلك عن طريق تهيئة البيئة التشريعية ودعم البنية التحتية لتوفير المناخ الملائم له وتطبيقه في جميع مجالات الحياة لجذب الكثير من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، وخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، وتطوير نظم الدفع القومية، وأطر الإشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نظم أكثر أماناً

¹ السيد محمد ذكي حسن ، الاقتصاد الرقمي مزاياه تحدياته تطبيقاته، مجلة روح القوانين كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2019،

وذات فاعلية وكفاءة، والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي¹.

الخاتمة :

هذه المطبوعة هي ثمرة جهد تدريس مقياس مدخل للاقتصاد لطلبة الجذع المشترك ل. م. د لسنوات متتالية من محاضرات و تطبيقات .

تناولنا بالدراسة والبحث والتحليل مقياس مدخل الاقتصاد حسب ما يقتضيه مستوى السنة الاولى جذع المشترك، حاولنا الامام بالموضوع من مختلف جوانبه وتقديم المعلومات الاساسية الخاصة بمختلف الأنشطة الاقتصادية و الاعوان الاقتصاديون والمشكلات الاقتصادية و غيرها من المفاهيم .

حاولنا تقديم المواضيع بطرق بسيطة وواضحة، مع التطرق الى بعض الامثلة حتى يسهل فهمها. احتوت هذه المطبوعة على تسعة محاور اساسية فقد تم التطرق في المحور الاول الى مدخل الى علم الاقتصاد من خلال التعرف على نشأته و مختلف رواده ، فروع و منهجه العلمي و علاقته بباقي العلوم الاقتصادية . المحور الثاني خصصناه للمشكلة الاقتصادية ، وهي المشكلة التي يدرسها ويعالجها علم الاقتصاد و تعتبر سبب نشوء علم الاقتصاد.

المحور الثالث تناولنا من خلاله مختلف الأنشطة الاقتصادية تعرفنا فيه على كل نشاط وتعرفنا على انواعه وخصائصه و علاقاته بباقي الأنشطة. المحور الرابع خصصناه للاعوان الاقتصاديين و علاقاتهم ببعض من خلال الدورة الاقتصادية.

اما المحور الخامس فتعرفنا من خلاله على مفهوم السوق انواعه هياكله و اليات تحديد السعر . تناول المحور السادس التطور التاريخي للنقود من المقايضة الى النقود الالكترونية و تعرفنا على اهم وظائفها خصص المحور السابع لدراسة بعض المشكلات الاقتصادية وهي التضخم البطالة و الركود و الحلول

¹ صالح اسلام احمد المصليحي. فعالية الاقتصاد الرقمي في الرقابة على الاستثمار .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- المنوفية(2024)., 6(1),

المناسبة للتخفيف من حدتها . المحور الثامن والاخير ارتيمنا تخصيصه للتعرف على مختلف أنواع المنظمات و التكتلات الدولية في العالم .

وأخيرا و في المحور التاسع تناولنا موضوع الاقتصاد الرقمي كموضوع حديث و معاصر وذو أهمية كبيرة تساعد تطبيقاته و ادواته في ممارسة الأنشطة الاقتصادية بفعالية .

نأمل ان نكون قد الممنا بكل محاور المقياس وافدنا طلبتنا الكرام وقدمنا قيمة مضافة علمية تضاف الى مخرجات البحث العلمي في هذا المقياس.

اشكر الله عز وجل على عونه لتقديم هذا العمل فان اصبحت فمن الله وتوفيقه وان اخطأت فذلك من نفسي.

قاموس المصطلحات العلمية الخاصة بالمقياس عربية - انجليزية

المصطلح العلمي بالانجليزية	المصطلح العلمي بالعربية
Socialist system	النظام الاشتراكي
Capitalist system	النظام الرأسمالي
Mixed System	النظام المختلط
Opportunitie cost	تكلفة الفرصة البديلة
Barter	المقايضة
Investement	الاستثمار
Production	الإنتاج
Saving	الادخار
Consumption	الاستهلاك
Wage	الاجر
Rent	الريع
Profits	الربح
Intrest	الفائدة
Taxes	الضرائب
Utility	المنفعة
Marginal propotion of consumption	الميل الحدي للاستهلاك
Average propotion of consumption	الميل المتوسط للاستهلاك
Monopoly	المنافسة التامة

Oligopoly	سوق احتكار القلة
Monopolistic competition market	سوق المنافسة الاحتكارية
Price	السعر
Product – good	سلعة
Service	خدمة
Banks	البنوك
Productivity	الانتاجية
Factors of production	عوامل الإنتاج
Income distribution	توزيع الدخل
Land	الأرض
Labour	العمل
Capital	رأس المال
Organization	التنظيم
Unemployment	البطالة
Depresion	الركود الاقتصادي
Inflation	التضخم
Stagflation	التضخم الركودي
Digital economy	الاقتصاد الرقمي
Economic Integration	التكامل الاقتصادي

المراجع:

✓ الكتب

1. بول سامويلسون ، ترجمة مصطفى موفق ، علم الاقتصاد الأسعار و النقود ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993
2. السيد محمد ذكي حسن ، الاقتصاد الرقمي مزاياه تحدياته تطبيقاته، مجلة روح القوانين كلية الحقوق، جامعة طنطا 2019،
3. محمد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة النظريات و العمليات و الوظائف، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر، عمان 2006
4. كاظم محمد نوري ،الشمري محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران ،عمان، ص 27، 2008
5. محمد الفانح محمود بشير، التمويل و الاستثمار في الإسلام، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى مصر ، 2008
6. محمد الفانح محمود بشير المغربي، النفود و البنوك الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، الطبعة الاولى، مصر 2018
7. مجيد خليل حسين، مبادئ الاقتصاد، دار زهران ،عمان، 2008
8. كامل علاوي كاظم الفتلاوي ،حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر، عمان ، الطبعة الأولى، 2009

9. محمد الهادي مباركى، مدخل للاقتصاد السياسى، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2002-2003
10. سعيد سامى الحلاق، محمد محمود العجلونى، النقود و البنوك و المصارف دار اليازورى، 2016
11. رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى فى الاقتصاد الوضعى، دار مجدلاوى للنشر و التوزيع، عمان 2006
12. الطاهر قانة، علم الاقتصاد - لطلبة العلوم الاقتصادية جامعة باتنة الجزائر، 2019
13. تومى صالح، مبادئ التحليل الاقتصادى الكلى مع تمارين و مسائل محلولة، دار أسامة، 2013
14. بن الطاهر حسين .محاضرات فى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع البليلة، 2018
15. زواد نجاة، الاقتصاد الكلى محاضرات و تطبيقات مع تمارين محلولة مطبوعة بيداغوجيا موجهة لطلبة السنة الثانية جذع المشترك، جامعة وهران 2023 2024
16. محمد أحمد الأفندى، الاقتصاد النقدى و المصرى، مركز الكتاب الاكاديمى 2020
17. تمارة انجى داوود، مقدمة فى مناهج و أساليب البحث العلمى، دار اليازورى، 2025
18. محمود احمد أبو سمرة، محمد عبد الاله الطيطى، دار اليازورى 2019، ص 163
19. رشوان، حسين عبد الحميد. مناهج البحث العلمى: من التبيين إلى التمكن. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1982م.
20. عامر إبراهيم قنديلجى، البحث العلمى واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، 2018
21. د. محمود حامد، الاقتصاد الجزئى، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017
22. رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسى، عمان: الأردن : الجنادرية للنشر و التوزيع، 2013
23. محمد الخصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج، 2014
24. محمد احمد المغربى، استراتيجىة التسويق وتحديات المنافسة، دار غيداء للنشر والتوزيع 2018
25. محمد عدیل، اساسيات علم الاقتصاد، EduGorilla Prep Experts، 2007
26. جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، دار كلمة الامارات العربية المتحدة 2010

27. عادل عبد الصادق ، الاقتصاد الرقمي و تحديات السيادة السيبرانية ، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني ، القاهرة ، 2020
28. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة ، المنهل عمان ، 2014
29. سيف السويدي ، صناعة المنصات الرقمية ، منصة اريد للنشر، ماليزيا، الطبعة: الاولى 1441هـ- 2020
30. ريهام يسري ، السيد أسس صناعة السياحة، دار غيداء للنشر، الاردن 2020،
31. محمد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة النظريات و العمليات و الوظائف، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر، عمان 2006
32. سعيد الحلاق ، محمد محمود العلجوني ، النقود و البنوك و المصارف المركزية ، دار اليازوري، 2020
33. عروف عفيفة ، الاستثمار في تكوين الموارد البشرية و اثاره على تحسين الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري قسنطينة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير مدرسة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة، 2009
34. خالد السيد محمد عبد المجيد موسى ، شرح نظام التأمينات الاجتماعية السعودي الجديد ولائحته التنفيذية، مطبعة القانون و الاقتصاد الرياض، 2014
35. خالد احمد على محمود ، التجارة الدولية بين الحماية و التحرر و النظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، دار الفكر الجامعي، 2019
36. حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، المصرية للنشر و التوزيع 2020
37. عاطف السيد الجات و العالم الثالث ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2017
38. محمد غياث شيخة، الاستثمار الميادئ، الأدوات، المخاطر، التقييم، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ، 2021
39. Frederic S. Mishkin ، Christian Bordes ، Monnaie banque et marche financier ، 2010 p206
40. Dr. T. M. Hemalatha ، Dr. N. H. Naza Electronic money and financial management the worlsswgle publication India 2025

41. Syed Ali Raza ، Darakhshan Syed ، Syed Rizwan the global evolution changing landscape and future of financial market from traditional to digital ، kindle edition ، 2025
42. B k MEHTA ، Principles of money and banking ، INDIA ، 2000
43. Jacob Glanville Alan Glanville ، Economics from a global perspective ، Glanville books Edition ، UK ، 2011
44. HL Ahuja Business economics schand & Company Limited ، India ، 1999
45. Neil Botten ، John McManus ، Competitive strategies for service organisations ، Purdue University Press ، 1999

✓ المجلات

1. سمير ايت يحيى سعيدة ممو، تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 201 مجلة الاستراتيجية و التنمية لمجلد/09 العدد03:مكرر (الجزء الأول)2019/، ص 518
https://www.researchgate.net/publication/342240048_tshkhys_altfa_wt_fy_twzy_aldkhl_alwtny_fy_aljzayr_khlal_alftrt_2000_-_2017
 [accessed Nov 26 2025]
2. احمد هلال الشيخ، الضرائب و الرسوم دراسةفقهيية مقارنة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية 2020 مجلد 2 العدد 28
https://www.researchgate.net/publication/342104464_aldrayb_walrswm_darst_fqhyt_mqarnt [accessed Nov 26 2025].
3. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، مجلة انسانيات المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية . وهران ، العدد 08 1999

4. صالح ، اسلام احمد المصيلحي. فعالية الاقتصاد الرقمي في الرقابة على الاستثمار .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- المنوفية(2024). ، 60(1) ، doi: 367-398. 10.21608/jslem.2024.288330.1317
5. سفيان خروبي. (2022). مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي طموحات كبيرة و انجازات متواضعة. مجلة الميادين الاقتصادية، 05(01)، 163-182.
6. نور الدين بن سولة. (2018). الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية. مجلة تطوير، 05(02)، 335-346 .
7. أماني فوزي. (2017). مفهوم الاقتصاد الرقمي. المجلة الاجتماعية القومية، 54(03)، ص 168.
8. عزوي محمد، بروكي عبد الرحمن، دراسة تحليلية لمفهوم الاقتصاد الرقمي دراسة تحليلية لمفهوم الاقتصاد الرقمي وآفاق تطويره في الجزائر - قراءة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، مجلة إدارة الأعمال والمنظمات الاستراتيجية العدد 7 2025
9. علي عبد الرزاق إبراهيم، البطالة المقنعة في قطاع الحكومة مع الإشارة لمحافظة المنيا رؤيا سويولوجية و مقارنة ميدانية مجلة بحوث العلوم الاجتماعية و التنمية كلية الاداب جامعة المنيا المجلد 2 أكتوبر 2020
10. "Permanent ، Montserrat Hermosín Álvarez 2021. establishment. The crisis of the article 5 OECD MC in the digital ، Instituto de Estudios Fiscales ، " Crónica Tributaria ، economy . September ، pages 97-131 ، vol. 180(3)

المواقع الالكترونية

1. ن بوست، لماذا فشل الاتحاد المغاربي، على الموقع [/https://www.noonpost.com/10333](https://www.noonpost.com/10333) تاريخ التصفح، أكتوبر 2025
2. جامعة الملك عبد العزيز تدريبات وأسئلة - مبادئ الاقتصاد الكلي 102 على الرابط
3. <https://www.kau.edu.sa/en/Files/0053002/Subjects>

4. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي www.gcc-sg.org/

5. منشورات الاتحاد الأوروبي على الرابط [L'EUROPE & MOI](#)

6. محمد النوري، منهج الاقتصاد الإسلامي في مواجهة البطالة، برنامج اضاءات اقتصادية نادي الاقتصاد الإسلامي الحلقة '41